الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 20 اوث 1955

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

والعلوم التجارية والمالية والمحاسبة

مطبوعة بعنوان

محاضرات في تاريخ الوقائع الاقتصادية

السنة الأولى LMD

جدع مشترك

من إعداد :الدكتور بلارو علي

استاد محاضر قسم (ا)

السنة الجامعية 2021 –2022

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
المقدمة	5
المحور الأول :مفهوم الواقعة الاقتصادية وأهميتها	8
أولا – مفهوم الواقعة الاقتصادية	8
ثانيا– أهمية الواقعة الاقتصادية	8
ثالثا – المحطات الرئيسية للتاريخ الاقتصادي	9
رابعا– علاقة الوقائع بالأفكار الاقتصادية	10
المحور الثاني :الوقائع الاقتصادية العصور البدائية	13
أولا – شروط تطور أدوات العمل في المجتمع البدائي	13
ثانيا – علاقات الإنتاج في المجتمع البدائي	13
ثالثا – نظام العشيرة أساس التنظيم الاجتماعي	14
رابعا– التقسيم الاجتماعي للعمل	15
خامسا – ظهور التملك الخاص والطبقات	16
المحور الثالث :الوقائع الاقتصادية في العصور القديمة	19
أولا –العصور القديمة مهد الحضارات والكتابة والنقود	19
ثانيا – حضارات البحر الأبيض المتوسط (الرومان واليونان)	20
رابعا – الملامح الأساسية للنظام الاقتصادي العبودي في العصور القديمة	25
المحور الرابع :الوقائع الاقتصادية في العالم العربي الإسلامي	30
أولا – الحياة الاقتصادية والاجتماعية ما قبل الإسلام	30
ثانيا – المراحل التي مر بها العالم العربي الإسلامي	31
ثالثا – النظام الاقتصادي الإسلامي	38
المحور الخامس :الوقائع الاقتصادية في العالم الغربي	44
أولا – الزراعة الإقطاعية في الريف الاوروبي	44
ثانيا– الريع وعلاقات الإنتاج الإقطاعية	46
ثالثا – النظام الحرفي	48
رابعا– الحروب الصليبية	49

المحور السادس :النظام الرأسمالي	53
أولا –عوامل انهيار النظام الإقطاعي وقيام النظام الرأسمالي	53
ثانيا –الرأسمالية ا لتجارية	54
ثالثا –المذهب الليبرالي	**58**
ثانيا – الرأسمالية الصناعية	59
ثالثا – الرأسمالية المالية	61
المحور السابع: الوقائع الاقتصادية في مابين الحربين العالميتين	65
أولا – ظهور النظام الاقتصادي الاشتراكي	**65**
ثانيا – معاهدات السلام والمشكلة الألمانية	69
ثالثا – أزمة الكساد الكبير 1929	72
المحور الثامن : الوقائع الاقتصادية المعاصرة	78
أولا – اتفاقية بروتن وودز والنظام الاقتصادي العالمي الجديد	**78**
ثانيا – بروز الاقتصاديات الاسياوية : الصين نموذجا	82
ثالثا – انهيار المعسكر الاشتراكي والتحول إلى اقتصاد السوق	85
رابعا – العولمة الاقتصادية	89
خامسا – الأزمة المالية العالمية 2008	95
الخاتمة	103
قائمة المراجع	106

المقدمة

المقدمة

تستهدف هده المطبوعة طلبة السنة الأولى(ل م د) في كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية والمالية والمحاسبة ودلك للتعريف بأهم محطات التاريخ الاقتصادي التي عرفها العالم مند ظهور الإنسان(العصر البدائي) إلى غاية ألا ن (عصر العولمة) مع إشارة خاصة إلى الأحداث الاقتصادية البارزة التي شكلت منعطفات حاسمة في تاريخ الأمم والشعوب.

تضم هده المطبوعة مجموعة من المحاضرات طبقا للمقرر الوزاري حيث تضم بالإضافة إلى المقدمة تسعة محاور موزعة كالتالي :

المحور الأول :

وهو عبارة عن محور تمهيدي تناول التعريف بالواقعة الاقتصادية وأهميتها وتوضيح علاقتها بالأفكار الاقتصادية وكدا التقسيم الزمني للتاريخ الاقتصادي.

المحور الثاني :

تناول الوقائع الاقتصادية في العصور البدائية من حيث شروط الحياة في المجتمع البدائي وتطور أدوات العمل وعلاقات الإنتاج في المجتمع البدائي ونظام العشيرة كوحدة اقتصادية واجتماعية بالإضافة إلى التقسيم الاجتماعي للعمل والملكية الخاصة والطبقات مع إشارة إلى أسباب زوال النظام المشاعي .

المحور الثالث :

تناول الوقائع الاقتصادية في العصور القديمة ب اعتبارها عصور الحضارات والكتابة والنقود مع إشارة إلى حضارات البحر الأبيض المتوسط والنظام الاقتصادي العبودي .

المحور الرابع :

تناول الوقائع الاقتصادية في العصور في العالم العربي الإسلامي ودلك من خلال تناولها على مجموعة من المراحل الزمنية بالإضافة إلى التطرق إلى النظام الاقتصادي الإسلامي.

المحور الخامس :

تناول الوقائع الاقتصادية في العصور الوسطى في العالم الغربي من خلال التعريف بالنظام الاقتصادي الإقطاعي والزراعة الإقطاعية والريع وعلاقات الإنتاج الإقطاعية ونظام الاستغلال الزراعي والنظام الحرفي والحروب الصليبية.

المحور السادس :

تناول النظام الاقتصادي الرأسمالي انطلاقا من عوامل انهيار النظام الإقطاعي وقيام النظام الرأسمالي واهم المراحل التي مر بها النظام الاقتصادي الرأسمالي من رأسمالية تجارية ورأسمالية صناعية ورأسمالية مالية .

المحور السابع :

تناول الوقائع الاقتصادية في الفترة مابين الحربين العالميتين كظهور وتطور النظام الاقتصادي الاشتراكي وأزمة الكساد الكبير 1929 وتعويضات الحرب العالمية الأولى والمشكلة الألمانية .

المحور الثامن :

تناول الوقائع الاقتصادية المعاصرة وأهمها اتفاقية بريتن وودز والنظام الاقتصادي العالمي الجديد وبروز الاقتصاديات الاسياوية الصين نموذجا وانهيار المعسكر الاشتراكي وتحوله إلى اقتصاد السوق والعولمة الاقتصادية .

المحور الأول

مفهوم الواقعة الاقتصادية وأهميتها

المحور الأول

مفهوم الواقعة الاقتصادية وأهميتها

تمهيد:

يتناول المحور الأول تعريف الوقائع الاقتصادية وأهمية تاريخ الوقائع الاقتصادية والعلاقة بين الأفكار الاقتصادية والوقائع الاقتصادية والمحطات الرئيسية للتاريخ الاقتصادي .

أولا –مفهوم الوقائع الاقتصادية :

هي أحداث اقتصادية ظهرت في حيز زماني ومكاني معين وارتبطت بالنشاط الاقتصادي الذي مارسه الإنسان والهادف إلى إشباع حاجاته المختلفة ، مع العلم أن الوقائع الاقتصادية قديمة قدم التاريخ الإنساني فهي موجودة مند وجود الإنسان نفسه .

ثانيا –أهمية دراسة تاريخ الوقائع الاقتصادية :

الإنسان كائن تاريخي لا يفهم حاضره إلا من خلال دراسة تاريخه كما أن مستقبله محكوم إلى حد بعيد بتراثه التاريخي ومن هنا كانت أهمية الدراسات التاريخية لكل فرع من فروع المعرفة [1] ، وفي ضوء هده الحقيقة يمكن القول أن دراسة تاريخ الوقائع الاقتصادية تساعد على المزيد من الفهم لعلم الاقتصاد دلك أن تاريخ كل علم جزء لا يتجزأ منه وان فهم علم الاقتصاد فهما صحيحا لن يتسنى إلا بتتبع تاريخه ، فدراسة التاريخ تبرز عنصر الاستمرارية في علم الاقتصاد وتمكننا من معرفة وضع علم الاقتصاد قياسا بباقي العلوم الإنسانية

[1] حازم الببلاوي ،دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي ،دار الشروق للنشر والتوزيع ،القاهرة ،1995 ،ص 15 .

والاجتماعية خاصة ، كما أننا نحقق فائدة كبرى من دراسة تاريخ الوقائع الاقتصادية دلك أن نفس الأسباب تؤدي إلى نفس النتائج وعلى دلك فليس من المستبعد أن تقوم ظروف في الحاضر تقترب من أوضاع سابقة ومن ثم فمن الطبيعي أن يكون رد الفعل إزاءها متقاربا [1]، كما تساعد المعلومات المتراكمة عن التاريخ في التعامل مع الحاضر فإنها تمثل لبنة قوية في استشراف المستقبل .

ثالثا –المحطات الرئيسية للتاريخ الاقتصادي :

جرى العرف على قيام المهتمين بالتاريخ الاقتصادي إلى تقسيم تاريخ الوقائع الاقتصادية (إن صح التعبير التاريخ الاقتصادي) إلى مجموعة من المحطات الأساسية ودلك على النحو التالي[2] :

العصور البدائية : تمتد من ظهور الإنسان إلى غاية ظهور الكتابة (حوالي 3500) سنة قبل الميلاد .

العصور القديمة : تمتد من ظهور الكتابة إلى غاية القرن الخامس الميلادي .

العصور الوسطى : تمتد من سقوط روما إلى سقوط القسطنطينية .

عصر النهضة : من سقوط القسطنطينية إلى غاية قيام الثورة الصناعية (الربع الأخير من القرن 18) .

[1] حازم الببلاوي ،مرجع سبق ذكره ، ص 15 .

[2] Fabrice Mazerolle ,histoire des faits et des idées économiques, note de cours 1ere année licence faculté des sciences économiques ,France,2008 ,p9.

رابعا –علاقة الوقائع الاقتصادية بالأفكار الاقتصادية :

ترتبط كل من الوقائع الاقتصادية والأفكار الاقتصادية ببعضها البعض ارتباطا وثيقا ويصعب في حقيقة الأمر الفصل بينهما اد غالبا ما يتم تناول التاريخ الاقتصادي بشكل عام على نحو شامل اد تتناول الدراسات الوقائع والأفكار الاقتصادية جنبا إلى جنب حتى أن اغلب الجامعات الغربية والعربية درجت على تدريس مقياس التاريخ الاقتصادي أو تاريخ الوقائع والأفكار الاقتصادية .

والأمر نفسه في مسالة أولوية كل من الواقعة والفكرة الاقتصادية من حيث الظهور التاريخي ،فهناك من يرى أن الوقائع الاقتصادية موجودة مند وجود الإنسان نفسه وسبقت الأفكار الاقتصادية ،دلك أن الإنسان كان يبحث عن أفضل السبل من اجل تلبية حاجاته الأساسية قبل أن يفكر في تحليل الظواهر الاجتماعية والاقتصادية المحيطة به [1] ،والدليل على دلك أن العصور البدائية التي امتدت لفترة طويلة جدا من الزمن لم يعرف العالم ظهور أفكارا اقتصادية إلا في العصور القديمة وقد علل المهتمين بالتاريخ الاقتصادي دلك باعتبار أن الإنسان في هده المرحلة كان بدائيا حتى انه لم يتعلم بعد الكتابة .

فالأفكار الاقتصادية تتأثر بالواقع الاقتصادي والاجتماعي وتؤثر فيه فالأفكار الاقتصادية ظهرت حين حاول الإنسان دراسة الظواهر أو الوقائع الاقتصادية ومن ثم تحليلها ومحاولة الوصول إلى مضامينها الاقتصادية وعليه غالبا ما تأتي الأفكار الاقتصادية مفسرة للوقائع الاقتصادية وعلى العموم يمكن القول أن الوقائع الاقتصادية تسبق الأفكار الاقتصادية ويتضح دلك جليا على مر التاريخ الاقتصادي فكان أفكار أفلاطون في العصور القديمة انعكاسا للنزعة

---

[1] خالد ابو القمصان ، تاريخ الأفكار الاقتصادية عبر العصور، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ،2000 ،ص 5 .

الفسطائية وفكر الاكويني كانعكاس لتعاظم دور الكنيسة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية السياسية في أوروبا في العصور الوسطى أما الفكر التجاري فقد كان انعكاسا مباشرا لنزعة وطنية تهدف إلى تعظيم ثروات الأمم الأوروبية أما الفكر الكلاسيكي والنيوكلاسيكي فقد كانعكاس لثورة صناعية واعدة في أوروبا مدفوعة بمذهب ليبرالي والأمر نفسه ينطبق على الفكر الكينزي الذي جاء كانعكاس لازمة 1929 وخاصة في مجال العمالة والفائدة والنقود والأمر نفسه ينطبق على اهتمامات الفكر الاقتصادي المعاصر خاصة في مجال التنمية المستدامة والدي جاء كانعكاس لمخلفات وآثار النشاط الاقتصادي الضار بالبيئة التي يعيش فيها الإنسان .

إلا أن قاعدة أسبقية الواقعة الاقتصادية على الفكرة الاقتصادية يمكن كسرها على اعتبار أن النظام الاقتصادي الاشتراكي الذي وضع موضع التنفيذ سنة1917 (الاشتراكية اللينينية)في روسيا كواقعة اقتصادية مهمة غيرت مجرى التاريخ الاقتصادي خلال القرن العشرين جاء نتيجة لتطبيق أفكار كارل ماركس حيث الفكر سبق الماركسي النظام الاشتراكي والثورة الروسية بكثير حتى أن الفكر الماركسي هو الذي دفع باتجاه الثورة في روسيا كل هده الأسباب تجعل موضوع الفصل بين الأفكار الاقتصادية والوقائع الاقتصادية في غاية الصعوبة

المحور الثاني

الوقائع الاقتصادية في العصور البدائية

(النظام المشاعي)

المحور الثاني

الوقائع الاقتصادية في العصور البدائية(النظام البدائي)

تمهيد :

يعتبر نمط الإنتاج البدائي أول نمط إنتاج عرفه التاريخ الاقتصادي حيث ظهر هدا الأخير مند ظهور الإنسان قبل حوالي مليون سنة واستمر حتى ما قبل الميلاد بقرون معدودة و يمكن حصر وتوضيح السمات والخصائص العامة لنظام المشاعية البدائية فيما يلي :

اولا–تطور أدوات العمل في المجتمع البدائي:

عرفت عملية الإنتاج البدائي بتدني وانخفاض مستوى قوى الإنتاج وكدا أدوات العمل وكانت تلك هي السمة الغالبة لعملية الإنتاج البدائي ، ولهدا السبب سعى الإنسان في صراعه المستمر مع الطبيعة إلى تطوير وسائل العمل وقد استلزمت هده العملية زمنا طويلا(ألاف السنين)[1].

ثانيا– علاقات الإنتاج في المجتمع البدائي :

بما أن الفرد لا يقوم بمفرده بعملية الإنتاج نشأت علاقات بين الإفراد تسمى علاقات الإنتاج والتي يمكن توضيحها في القانون الاقتصادي الأساسي لنظام إنتاج المشاعية البدائية وهو : ضمان وسائل المعيشة الضرورية للإنسان بالاعتماد على أدوات إنتاج بدائية وعلى أساس مشاعية تملك وسائل الإنتاج والعمل الجماعي وطريقة التوزيع المتساوي للمنتجات[2] .

---

[1] عبد الرحيم بوادقجي ، تاريخ الوقائع والأفكار الاقتصادية، جامعة دمشق، سوريا 1993 .ص ص2–3

[2] نفس المرجع ،ص ص 3 –4

من هدا القانون يمكن استنتاج ما يلي:

– العمل الجماعي الذي ياخد شكل التعاون البسيط فلا يوجد تقسيم اجتماعي للعمل باستثناء التقسيم الفسيولوجي للعمل سواء حسب الجنس أو التقسيم حسب السن .

– الملكية الجماعية لأدوات العمل حيث ترتبط ارتباطا وثيقا بالسمة الأول ى.
– ثمار العمل كانت مشتركة للأسباب السابقة .

– طريقة التوزيع هي المساواة (للأسباب السابقة).

وترجع طبيعة نمط الإنتاج في المجتمع البدائي إلى ضعف فنون الإنتاج الإنسان وأدوات العمل المستخدمة اد لا يستطيع هدا الأخير مواجهة الطبيعة منفردا .

ثالثا– نظام العشيرة أساس التنظيم الاجتماعي:

كانت العشيرة تمثل الوحدة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي يقوم عليها المجتمع البدائي ويذكر أن المرأة احتلت مكانة مرموقة ولعبت دورا هاما في المرحلة الأولى للنظام العشيري ودلك بسبب شروط الحياة المادية نفسها . حيث كانت الزراعة البدائية والتدجين البدائي من اختصاصها وهما أهم من الصيد (من تخصص الرجل) من الناحية الاقتصادية حيث يعتبر الصيد دو مردود غير مضمون[1].

وقد تعاظم دور المرآة إلى أن أصبح النسل ينسب إليها وسميت هده المرحلة بنظام العشيرة الامومية إلا أن تطور القوى المنتجة وظهور التدجين

[1] عبد الرحيم بوادقجي، مرجع سبق ذكره ،ص 6 .

المتطور (المراعي)والزراعة المتطورة (الحبوب)والتي كانت من اختصاص الرجل أدى إلى انقلاب الموازين وانتقلت السيادة من المرأة إلى الرجل وأصبح النسل ينسب إليه و حل نظام العشيرة الأبوية محل العشيرة الامومية.

هدا ونظرا لعدم وجود الفائض والاستثمار والمكية الخاصة لوسائل الإنتاج والطبقات لم يظهر في دلك الوقت ما يسمى بجهاز الحكم (الدولة) وكان العرف وحده هو وسيلة الحكم وهو أساس هيبة رؤساء العشائر

رابعا-التقسيم الاجتماعي للعمل:

ارتبط التقسيم الاجتماعي للعمل مع ظهور كل من الزراعة والرعي أي زراعة الأرض وتربية المواشي ، حيث حصل تخصص في العمل(تقسيم للعمل) على أساس المشاعيات ، وكان أول تقسيم اجتماعي كبير للعمل(تقسيم للعمل على أساس المشاعيات هو تأليف قبائل الرعاة وقبائل الزراعة وهو ما زاد في إنتاجية العمل لحد كبير) .[1]

كانت أهم نتيجة لهدا التقسيم الاجتماعي للعمل قيام وتطور ما يسمى بالتبادل بين قبائل الرعاة وقبائل الزراعة وقد بدا نطاق التبادل بالاتساع مع ظهور تقسيمات اجتماعية أخرى للعمل نتيجة تطور أدوات الإنتاج فظهرت مهنة صنع الأواني الفخارية والحياكة اليدوية ومع ظهور الحديد أصبح من الممكن صنع الأدوات الحديدية (المحراث الفأس والسيف...) وبهدا تمهد الطريق لانقسام هام جديد في المجتمع وهو التخصص الحرفي أو المهني داخل المشاعية نفسها وهو ما أدى إلى توسع نطاق المبادلات.

[1] عبد الرحيم بوادقجي ،مرجع سبق دكره ،ص 6 .

وتجدر الإشارة هنا أن التبادل كان في البداية يتم على أساس عشائري بين رؤساء العشائر وباسم عشائرهم ثم تحول بعد تملك الماشية ملكية خاصة إلى تبادل بين الأفراد وقد كان هدا التحول تدريجيا إلى أن أصبح التبادل الفردي هو الشكل الوحيد للتبادل .

خامسا –ظهور التملك الخاص والطبقات :

ويمكن القول عند التكلم عن التملك الخاص والطبقات أننا بصدد التكلم عن مرحلة جد متقدمة من النظام المشاعي (تكاد تكون بمثابة مرحلة انتقالية بين النظام المشاعي ونظام الرق) ، فبعد التطور الحاصل على مستوى أدوات العمل أصبح العمل أكثر إنتاجية وهو الأمر الذي لم يعد يستدعي العمل بطريقة جماعية على مستوى العشيرة ، فارتفاع الإنتاجية سمح بالإنتاج في الزراعة والرعي والحرف على نطاق اجتماعي أضيق من العشيرة وهو الأسرة التي أصبحت الوحدة الاقتصادية والاجتماعية الجديدة في المجتمع وبهدا فسح المجال للعمل الخاص على نطاق الأسرة للحلول تدريجيا محل العمل الجماعي المشترك وهو الذي أدى إلى ظهور الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج ، ويشير التاريخ أن الملكية الخاصة بدأت بالماشية ، فقد بدا زعماء العشائر بامتلاكها بعدما كانت ملكية جماعية لإفراد العشيرة ثم امتدت الملكية الخاصة لجميع أدوات الإنتاج وكانت الأرض آخر ما دخل في نطاق التملك الخاص.[1]

وقد أدى ظهور الملكية الخاصة إلى تقسيم العشيرة أولا إلى اسر كبيرة ثم إلى وحدات عائلية صغيرة بالإضافة إلى تغيير البنيان الاجتماعي للمجتمع البدائي حيث انفصل مالكي وسائل الإنتاج عن عامة أفراد المجتمع وأصبحوا يتولون المناصب الاجتماعية والسياسية – وهو ما ساهم في نشوء الأسر الارستقراطية – هدا وقد توسع نطاق الملكية نحو تملك جميع وسائل

[1] عبد الرحيم بوادقجي ،مرجع سبق دكره ،ص 7 .

الإنتاج بما فيها الإنسان نفسه – ففي السابق كان الأسرى يقتلون لأنه في ظل انخفاض مستوى أدوات العمل لا يستطيع الأسرى إنتاج كميات إضافية تزيد عن حاجاتهم ,لكن في ظل تطور أدوات العمل أصبح الاحتفاظ بالأسرى مجدي من الناحية الاقتصادية ، اد أصبح الأسرى يحققون فائضا من المنتجات وهو ما أصبح يبرر عدم قتل أسرى الحرب والاكتفاء باستعبادهم – وبهدا ظهر نظام الرق وتوسع ليشمل مع التطور التاريخي أفراد القبيلة نفسها ، وبهدا تكون علاقات الإنتاج المشاعية قد انتهت لتحل محلها علاقات إنتاج جديدة.

ويمكن حصر أهم العوامل التي ساهمت في انهيار نظام المشاعية البدائية فيما يلي :

-تطور أدوات العمل وظهور الفائض .

-التقسيم الاجتماعي المستمر للعمل.

-ظهور إمكانية العمل الفردي والملكية الخاصة نتيجة تطور أدوات العمل .

المحور الثالث

الوقائع الاقتصادية في العصور القديمة

المحور الثالث

الوقائع الاقتصادية في العصور القديمة

تمهيد :

عرفت العصور القديمة ظهور الحضارات القديمة العريقة والنقود والكتابة وعلى العموم يمكن القول أن العصور القديمة هي تلك الفترة الممتدة من حوالي 3500 قبل الميلاد (ظهور الكتابة في بلاد مابين النهرين) إلى حوالي 476 م.

اولا –العصور القديمة مهد الحضارات القديمة والكتابة والنقود :

1–الحضارات القديمة :

تعتبر العصور القديمة مهدا للحضارات العريقة التي ظهرت أولاها على الإطلاق في منطقة بلاد ما بين النهرين والهلال الخصيب والتي تركزت مابين نهري دجلة والفرات في الشرق وحول حوض النيل بالإضافة إلى حضارات البحر الأبيض المتوسط الذي عرف تعاقب حضارات عريقة كانت آخرها الإمبراطورية الرومانية وتجدر الإشارة إلى ظهور العديد من الحضارات في مناطق مختلفة من العالم على غرار الحضارات الصينية والهندية والأمريكية الهندية .....الخ .

2–الكتابة:

كان ظهور الكتابة بمثابة إعلان بداية العصور القديمة ويمكن القول أن ظهورها يعتبر حدثا هاما في التاريخ الاقتصادي ،حيث ظهرت في بلاد ما بين النهرين حوالي(3400 – 3300) ق م وفي مصر حوالي 3300 ق م ،وانطلاقا من مقولة أن الحاجة أم الاختراع فان الكتابة في الحضارات القديمة كانت أداة لإدارة وتسيير وتوثيق كل ما يرتبط بالنشاط الاقتصادي والتجاري للإنسان القديم

من حفظ المعلومات المرتبطة بالنشاط الاقتصادي والتجاري وحساب فواتير البيع والشراء واثبات الديون وحساب وتقدير التكاليف والإيرادات المتوقعة للمشاريع (دراسات الجدوى) ... الخ ،وهو ما يدفع إلى القول بان الاعتبارات الاقتصادية كانت من أهم عوامل ظهور الكتابة[1] .

3 –النقود :

كما يعتبر انتشار استخدام النقود على نطاق واسع من أهم الوقائع الاقتصادية في العالم القديم والمقصود هنا هي النقود المعدنية التي تحمل صورة للملك أو إمبراطور الذي تصك باسمه الخاص ، وبالرغم من أن الصين أول من سك النقود البرنزية من طرف الإمبراطور ديناستي سونج إلا أن مملكة ليديا كانت أول صك للنقود المعدنية أثناء فترة حكم الإمبراطور الياتس الذي حكم ليديا خلال الفترة الممتدة بين سنتي (610 و 560) ق م ،وتجدر الإشارة إلى أن النقود المعدنية قد استخدمت كوسيط للتبادل على الأقل 5000 سنة ق م قبل أن يتم صكها حاملة صور الملوك .

أما في الحضارة البابلية والمصرية القديمة فقد استخدم الذهب كعملة نقدية إلا أنها اخدت شكل سبائك غير متناسقة ومختلفة الأحجام والأوزان حيث لم تاخد هده السبائك أوزانا محددة إلا في حدود 800 التي تحولت مع مرور الوقت إلى عملا ت نقدية معدنية لا تحمل صورا في بادئ الأمر [2].

ثانيا–حضارات حوض البحر الأبيض المتوسط (اليونان والرومان):

يعتبر حوض البحر الأبيض المتوسط مهد الحضارات القديمة فقد تعاقبت عليه العديد من الحضارات العريقة فهو بحر شبه مغلق ملائم للإبحار

[1] Fabrice Mazerolle, opt cit, p12

[2] Fabrice Mazerolle, opte cite, p14

والاستكشاف مع قرب اليابسة وهو ما سهل عمليات الاستطلاع والاستعمار والتوسع قياسا بالمحيط الأطلسي وهو ما جعل من البحر الأبيض المتوسط مركزا هاما للتبادل التجاري البحري عند كل من الفينيقيين في شرق المتوسط والقرطاجيين في جنوب المتوسط واليونانيين والرومان في شمال البحر الأبيض المتوسط .

1-الوقائع الاقتصادية في الحضارة اليونانية القديمة :

كان المجتمع اليوناني في صورة دولة المدينة (أو المدينة الدولة) والتي تتميز بصغر مساحتها وصغر حجم سكانها وقيامها القلعة التي عادة ما تبنى على مرتفع واشتماله على ميدان عام للاجتماعات العامة ،وهو تنظيم فرضته جغرافية اليونان ونوع التنظيم القبلي السائد هناك والدي يجد أساسه في طرق الإنتاج التي كانت سائدة في القرنين الخامس والرابع قبل الميلاد في بلاد الإغريق بصفة عامة وفي أثينا بصفة خاصة وهي الفترة التي عاشها كل من أفلاطون وأرسطو [1].

كان النشاط الزراعي يتم في ظروف طبيعية صعبة فالتربة فقيرة (زراعتها سنة وتركها سنة أخرى بدون زراعة) كما كان يتم الاعتماد على نظام المصاطب الزراعية على اعتبار أن التربة غير مستوية وكانت تزرع أساسا بأشجار التين والعنب والزيتون .

بالنسبة لنوع الوحدة الإنتاجية في الزراعة فيمكن تمييز ثلاث أنواع : وحدات كبار الملاك ويملكون الأراضي الأكثر خصوبة وهي لا تمثل إلا نسبة صغيرة من الأرض المزروعة حيث تزرع بالحبوب وتربى عليها الماشية والخيول وهم لا يمارسون العمل المباشر على الأرض وإنما يستخدمون العبيد والعم ال

[1] محمد دويدار، مبادئ الاقتصاد السياسي ،كلية الحقوق جامعة الإسكندرية، 1992 ، ص 67

الأجراء الدين يخضعون لسيطرة المالك رغم أنهم أحرار ،أما النوع الثاني فهي وحدات صغار الملاك الزراعيين والتي تمثل الغال بية العظمى من الأراضي المزروعة وهي وحدات إنتاجية صغيرة ومجزئة يتم الإنتاج فيها من طرف أفراد الأسرة وما تملكه من عبيد مستخدمين وسائل إنتاج بسيطة إلا أن هؤلاء الملاك الصغار يجدون أنفسهم تحت سيطرة من يجاورهم من ملاك كبار (هؤلاء هم الصفوة في الريف والمدينة) رغم كونهم مواطنين ، أما النوع الثالث فهي الوحدات الإنتاجية التي يستغلها الأفراد عن طريق استخدام عبيد مملوكين للدولة في مقابل حصولها على جزء من المحصول عينا وقد تقوم الدولة في إسبرطة بتحرير عبيدها ليمارسوا الزراعة على قطعة ارض خاصة بهم مع التزامهم بدفع حصة من المحصول الناتج للدولة مدى الحياة [1].

ونظرا لان الزراعة كانت غير قادرة على تلبية الطلب المحلي وخاصة من الحبوب فقد كان يتم الاعتماد على التجارة الخارجية للاستيراد خاصة من صقلية ومصر وسواحل البحر الأسود (ازدهرت التجارة في أثينا لتصبح نشاطا أساسيا يقوم به أفراد لا يتمتعون بصفة المواطنة ويرتكز نشاطهم على رأس مال المقرضين) ودلك في مقابل تصدير بعض السلع الزراعية كالخمور والزيوت بالإضافة إلى بعض المنتوجات الصناعية مثل الأواني والأسلحة وقطع العملات المعدنية .

يقوم بالنشاط الصناعي وحدات حرفية (صناعة حرفية) وورش صغيرة مملوكة ملكية خاصة حيث يمارس العامل صاحب الحرف النشاط الحرفي بالإضافة إلى أفراد عائلته وبعض العبيد كما انه قد يستخدم بعض العمل الأجير يتم الإنتاج في منزل الحرفي بناءا على طلب مسبق من العملاء الدين كثيرا ما

[1] محمد دويدار ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 67 -68 .

يزودون الحرفي بالمواد الأولية (اكبر الورشات كانت تستخدم مائة وعشرون عامل في صناعة الدروع).

أما النشاط ألاستخراجي فكان يتم في منطقة اللورين التابعة لأثينا في مناجم مملوكة للدولة حيث تعهد الدولة بامتياز الاستغلال إلى أفراد يملكون رأس المال على أن تحتكر لنفسها التعامل في الفضة وهدا النشاط ألاستخراجي كان يقوم على عمل العبيد الدين يملكهم صاحب الامتياز أو يستأجرهم من مالكيهم .

يتكون الهرم الطبقي الاجتماعي للمجتمع الإغريقي من كبار الملاك الدين يأتون في أعلى الهرم وهم ريعيون يعيشون على دخل لم يسهموا في عملية إنتاجه ويحتقرون العمل اليدوي ويحكمون مجتمع المدينة ويرتبط بهده الطبقة بقية المواطنين الدين يكونون الطبقة المتوسطة من صغار الملاك والحرفيين ولهم حقوق سياسية وحق تولي الوظائف العامة ويلتصق بهده الأخيرة الأجانب وهم أحرار ولكنهم لا يتمتعون بالحقوق السياسية ولا يحق لهم تملك العقارات وقد لعبوا دورا هاما في التجارة حيث سيطروا عليها في القرن الرابع قبل الميلاد ويأتي في قاعدة العرم الطبقي الاجتماعي الإغريقي العبيد الدين يقع على عاتقهم غالبية النشاط الاقتصادي من إنتاج زراعي وصناعي حرف وصناعي استخراجي (التعدين)والأشغال العامة للدولة وحتى الأعمال المنزلية ومن هنا صح القول أن المجتمع الإغريقي هو مجتمع قائم على العبودية .

2 –**الوقائع الاقتصادية في الحضارة الرومانية :**

–**الاقتصاد الروماني قائم على الغزوات العسكرية :**

تعتبر الحضارة الرومانية آخر حضارة من حضارات العصور القديمة في حوض البحر الأبيض المتوسط فقد كان اقتصاد الإمبراطورية قائما على الحملات العسكرية حيث عرف الرخاء والنمو والازدهار في ظل الحرية

الاقتصادية المدعومة بالتدخل عسكري من اجل فرض القوانين والسهر على بناء وإدارة وتسيير البنية التحتية باستخدام العبيد المتدفق انتظام إلى روما .

اعتمد اقتصاد الإمبراطورية على الاستعمار فقد امتد نفوذها ليشمل جميع المناطق المطلة على للبحر الأبيض المتوسط من شمال أفريقيا إلى شرق البحر الأبيض المتوسط ومن اسبانيا حتى رومانيا حيث وصل عدد سكانها إلى حوالي 100 مليون نسمة وكان التداول والتجارة داخل الإمبراطورية يتم في ظل وجود عملة نقدية موحدة حيث عملت الجيوش الرومانية على إخضاع شعوب المتوسط وفرض هيمنتها عليها بالقوة .

استثمر الرومان في البنية التحتية فقد أسسوا العديد من الموانئ والأساطيل البحرية وحرصوا على شق الطرق وكانت التجارة في الإمبراطورية تتركز حول روما العاصمة فهي القلب النابض للاقتصاد والتجارة في الإمبراطورية الرومانية ، فقد كانت روما بمثابة المضخة بالنسبة إلى الاقتصاد والتجارة الرومانية حيث تأتي الحملات العسكرية بالذهب والفضة والأحجار الكريمة والضرائب من مختلف أنحاء الامبراطوية إلى العاصمة روما في شكل إيرادات للدولة ليتم إخراجها من جديد باتجاه مختلف أنحاء الإمبراطورية في شكل نفقات من اجل الحصول على المنتوجات المختلفة ، إلا أن ميزان المدفوعات الروماني كان يعاني من عجز مزمن لان ما يخرج من روما اكبر بكثير مما يدخل إليها [1] .

ضمنت الحملات العسكرية جلب العديد من العبيد الدين يمثلون يدا عاملة غير مكلفة من اجل القيام بالنشاط الاقتصادي داخل الامبراطوية كالنشاط الحرفي الذي كان يقع على كاهل العبيد والأجانب.

[1] Fabrice Mazerolle, opt cite, p 27

-التدخل الحكومي :

بالرغم من سيادة الحرية الاقتصادية في الامبراورية الرومانية إلا أن حدوث الأزمات الاقتصادية يستدعي تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية ، ففي حالة ندرة بعض المحاصيل الزراعية الأساسية الغذائية خاصة كالقمح مثلا وارتفاع أسعارها ، فان أفراد المجتمع سيضغطون على أعضاء البرلمان الروماني من اجل إخضاع هده التجارة إلى منظومة قانونية صارمة قائمة على العدالة في توزيع الموارد على اعتبار أن قوانين السوق الحرة لم تعد قادرة على ضمان التوزيع العادل لهده المنتوجات على أفراد المجتمع في ظل ارتفاع أسعارها وندرتها وعليه تتدخل الدولة بأساليب مختلفة تصل إلى توزيع القمح مجانا على إفراد المجتمع [1].

ثالثا- الملامح الأساسية للنظام العبودي (نظام الرق) في العصور القديمة :

يمكن حصر الملامح الرئيسية للنظام العبودي الذي ساد في هده المرحلة فيما يلي [2]:

1-الملكية :

ساد في هده الفترة ما يسمى بنظام الملكية الخاصة المطلقة لوسائل الإنتاج الأرض وأدوات العمل بالإضافة إلى امتلاك الإنسان - العبيد – واعتباره شيء من الأشياء وأداة من أدوات الإنتاج - أداة عمل ناطقة عند الرومان – مع الحرية المطلقة في التصرف في هده الممتلكات بما فيها العبيد وكان العبيد محرومين من جميع الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

---

[1] Fabrice Mazerolle ,opte cite , p 28

[2] عبد الرحيم بوادقجي ، مرجع سبق ذكره .ص ص10 -14

2-العمل :

لقد كانت السمة الغالبة للعمل في هده المرحلة هي العمل الجماعي والتعاون بين العبيد ولكن في إطار الإكراه الاقتصادي والقسر (الاستغلال) لصالح السادة الدين يمتلكون أدوات العمل بما فيها العبيد (الإنسان) .

إلى جانب عمل العبيد في جميع المجالات – الزراعة والرعي والعمل الحرفي (اد كان العبيد يقومون بإنتاج الجزء العظم من المنتجات ويشكل نشاطهم العمود الفقري في عملية الإنتاج في المجتمع ال قديم) كان هناك بعض المنتجين من الأحرار الدين كانوا ينتجون بصفة فردية حيث تمتعوا بحرية امتلاك وسائل الإنتاج والعمل وكانوا في الغالب متخصصين في بعض الأعمال الحرفية (الحدادة والألبسة والزراعة) إلا أنهم في نفس الوقت يخضعون للنظام العام ، حيث كان يتعين عليهم دفع ضرائب (جزء من دخولهم) للدولة سواء في صورة نقدية أو عينية وكانت هده الفئة من الأحرار تمثل عماد الجيش اد لا يسمح للعبيد بالعمل في الجيش ودلك لحاجة الأسياد الماسة إليهم لممارسة أوجه النشاط المختلفة .

3-نمو القوى المنتجة :

حدث تطور كبير في وسائل الإنتاج الزراعي وظهرت أدوات عمل جديدة لم تكن معروفة من قبل (...المذراة المنجل والمعول...الخ) كما حدث تخصص في العمل الزراعي نفسه (تقسيم اجتماعي للعمل) تمثل في ظهور أعمال البستنة وزراعة القنب ، أما في المجال الحرفي فقد حدث تطور هام في صناعة الأواني والحدادة كما انفصلت صناعة النسيج عن صناعة الغزل وظهرت صناعة الألبسة وأدوات الزينة كأعمال مستقلة (ويؤكد المؤرخون انه في القرن 4 و 5 ق م كان في اليونان حوالي 50 حرفة).

4-القانون الاقتصادي الأساسي :

يمكن تلخيص القانون الاقتصادي الأساسي للنظام العبودي فيما يلي : إنتاج الخيرات المادية موجه لسد حاجات الأسياد المتزايدة باستمرار وكان يتم دلك عن طريق الاستثمار في العبيد .

ويمكن القول أن العبيد كانوا يمارسون مختلف الأنشطة لصالح الأسياد في شكل علاقة (سيد–عبد)وكانت المنتجات توزع بين السادة والعبيد وكان من حق السادة تحديد الكيفية التي يتم بواسطتها توزيع المنتوج والذي عادة ما كان يتم تقسيمه إلى جزأين:

المنتوج الضروري : وهي كمية من المنتوج (الحبوب مثلا) موجهة لسد الحاجات الأساسية للعبيد من اجل القيام بعملية تجديد قوة العمل والاستمرار في الإنتاج.

المنتوج الفائض : يمثل القسم الأعظم من المنتوج ويستخدم من قبل السادة لإشباع الحاجات الاستهلاكية وبناء القصور والمسارح وغيرها .

5–العلاقات النقدية والتجارية :

ظهر التبادل وتطور في ظل نظام المشاعي وكان تبادل بين المنتجين في شكل سلعة مقابل سلعة ثم تطورت عمليات التبادل في هده المرحلة وأصبحت بظهور النقود (التي تطورت هي الأخرى واخدت أشكالا مختلفة) تتم في شكل :(سلعة – سلعة نقدية – سلعة)، ولقد لعب دور السلعة النقدية كل من الماشية والملح والسمك المجفف والجلود ثم تطورت النقود واخدت أشكالا معدنية وكان لها أثرا كبيرا في تطور و تنمية التجارة .

6–ظهور رأس المال التجاري ورأس المال الربوي :

مع تعاظم دور النقود كوسيط للمبادلة وفي ظل بـعد المنتجين عن بعضهم البعض وتبعثرهم أدى هدا إلى ضرورة وجود فئة تقوم بدور الوسيط بين البائعين

والمشترين (بعد أن كان يتم التبادل بين المنتجين مباشرة) وكان ظهور العمل التجاري ثالث تقسيم اجتماعي كبير للعمل ، حيث تخصصت فئة من التجار بشراء وبيع السلع وكان الفرق بين سعر البيع والشراء مصدر الربح التجاري وبدلك لم يعد دور النقود قياس القيمة فقط ولكن أصبحت النقود كوسيلة لجمع الثروة وظهر لأول مرة رأس المال التجاري .

أما رأس المال الربوي الذي ظهر في هده المرحلة فقد اتخذ من النقد كوسيلة للإقراض والتسليف حيث يقوم المرابون بتقديم القروض النقدية إلى السادة والمنتجين والحرفيين والأفراد مقابل معدل فائدة.

المحور الرابع

الوقائع الاقتصادية في العالم العربي الإسلامي في العصور الوسطى

المحور الرابع

الوقائع الاقتصادية في العالم العربي الإسلامي في العصور الوسطى

تمهيد :

تشير العصور الوسطى إلى تلك المرحلة الممتدة من القرن الخامس الميلادي إلى غاية سقوط القسطنطينية على يد الخليفة العثماني محمد الفاتح وقد عرفت العصور الوسطى ميلاد وبعثة المصطفى صلى الله عليه وسلم وميلاد الدولة الإسلامية والنظام الاقتصادي الإسلامي .

أولا :الحياة الاقتصادية والاجتماعية ما قبل الإسلام :

لم يكن العرب في شبه الجزيرة العربية قبل الإسلام في وضع اقتصادي اجتماعي واحد فقد كانت بعض مجتمعاتهم تجارية خاصة في مدن غرب الجزيرة وجنوبها كما كان بعضها الآخر زراعية في حين كان بعضها الآخر مجتمعات رعوية وقد برز دور مكة ويثرب (المدينة المنورة) كمركز تجاري هام تقصدها القبائل العربية في مواسم معينة كما أقام العرب علاقات اقتصادية مع الفرس والبيزنطيين وتبقى قبيلة قريش بأسلوبها الطبقي والقبلي والتجاري في مكة المكرمة القلب النابض لشبه الجزيرة العربية بالإضافة إلى مالها من موقع جغرافي يدعمه البعد الديني الضارب في التاريخ ، أما النظام الاقتصادي والاجتماعي الذي كان سائدا قبل الإسلام فهو مرحلة انحلال المشاعية البدائية وميلاد نظام الرق(النظام العبودي) [1] .

[1] عبد الرحيم بوادقجي ،مرجع سبق ذكره ، ص46 .

ثانيا: المراحل التي مر بها العالم العربي الإسلامي :

لقد مر التاريخ الاقتصادي الإسلامي بمجموعة من المراحل المختلفة والمحددة المعالم يمكن تلخيص أهمها فيما يلي [1]:

-مرحلة التكوين والإنشاء وتبدأ من البعثة النبوية المشرفة إلى خلافة علي ابن أبي طالب رضي الله عنه .

-المرحلة الثانية وهي مرحلة النمو والاستقرار وتشمل العصر الأموي والعباسي الأول وبداية العباسي الثاني .

- المرحلة الثالثة وهي مرحلة التدهور وتشمل العصر العباسي الثاني ودول السلاطين .

-المرحلة الرابعة وهي مرحلة النمو الجزئي وتبدأ من دول المماليك لحين تأسيس الدولة العثمانية .

-المرحلة الخامسة وهي مرحلة الفتوة وتشمل بدايات الدولة العثمانية إلى غاية وفاة السلطان سليمان القانوني .

1-المرحلة الأولى :

وهي المرحلة الممتدة من مجيء الإسلام إلى غاية وفاة علي رضي الله عنه، ففي حياة النبي صلى الله عليه وسلم والخليفة أبو بكر الصديق كان التركيز قائما على تحقيق العدالة الاجتماعية وتنمية إيرادات الدولة من زكاة وفيئ وغنائم بعد أن تم تثبيت أركان الدولة الإسلامية ، ونظرا لانتشار الفتوحات الإسلامية

[1] فؤاد عبد الله العمر، مقدمة في التاريخ الاقتصادي الإسلامي وتطوره، بحث رقم 62، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب ،1424 هـ ، ص ص 97 -119 .

وكثرة موارد الدولة فقد زاد التشديد على أهمية مالية الدولة وضرورة الابتعاد بها عن الرشوة والغلول مع التركيز على حسن اختيار ولاة الأمور .

ولعل من العلامات البارزة في حياة الرسول صلى الله عليه وسلم مؤاخاته بين المهاجرين والأنصار كادة أو سياسة للتكافل الاجتماعي وتحقيق الترابط الاجتماعي والتوازن الاقتصادي في المدينة المنورة ولعل الإسلام الدين الوحيد الذي حرص على توزيع الرزق على من هم في أمس الحاجة إليه وتجدر الإشارة أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يركز فقط على التكافل الاجتماعي كأداة للحصول على الرزق وسد الحاجة وإنما ركز كذلك على عنصر العمل والإنتاج في الزراعة والصناعة والخدمات والتجارة وتنظيمها .

أما الخليفة أبو بكر الصديق رضي الله عنه فقد ركز على تنمية مالية الدولة من خلال الاهتمام بجمع الزكاة وإجبار القبائل بالقوة على دفعها لمن امتنع منهم،أما في عهد الخليفة عمر بن الخطاب فقد اتسعت الرقعة الجغرافية للدولة الإسلامية نتيجة للفتوحات وبرزت نوات التكامل بين الأفراد والإقليم خاصة في محنة الرمادة في أواخر السنة السابعة عشرة للهجرة وأوائل السنة الثامنة عشر والتي دامت تسعة أشهر .

بدا التوسع العمراني في البلاد المفتوحة من خلال المدن الجديدة وبدا العرب بالاستقرار فيها ولقد ركز المسلمون في بداية فتوحاتهم على النشاط الزراعي والتنمية الزراعية في المناطق التي تتوفر فيها مقومات النشاط الزراعي لدلك كانت الأرض إحدى أهم ركائز الاقتصاد الإسلامي لفترة طويلة ،كما عرفت هده المرحلة ازدهار التجارة مع الأمم الأخرى مما استوجب وضع نظام للضرائب من خلال العشور كما تنامت الموارد المالية للدولة الإسلامية مما تطلب إقامة بيت مال المسلمين كوحدة إدارية مستقلة لحفظ الأموال وتوزيعها .

أما في عهد الخليفة عثمان بن عفان وعلي بن أبي طالب رضي الله منهما فقد استمرا في تطبيق السياسات الاقتصادية المالية للخليفتين الراشدين أو بكر وعمر رضي الله عنهما .

2-المرحلة الثانية :

وهي مرحلة النمو الاقتصادي والاستقرار السياسي حيث تشمل العصر الأموي والعباسي والأول وبداية الثاني حيث كان الاقتصاد الإسلامي يعتمد أساسا على الإنتاج الزراعي الكبير ، فقد اتسم العهد الأموي بالفتوحات وبظهور الملكيات الزراعية الكبيرة بعدما سمح بتقسيم أراضي السواد على المسلمين أو إقطاعها من قبل الخلفاء أو منحها كصواف كما استمر الأمويون في إتباع سياسة الخراج التي وضعها الخليفة الراشد عمر بن الخطاب إلا أنهم بداو في أخدها نقدا بعدما كانت تفرض عينا كما سعو ا إلى توحيد نظام الضرائب في الأمصار كما أوكلت جباية الخراج إلى الولاة وهو ما أدى إلى وجود اختلاف في جبايتها وتعسف في تحصيلها ،أما الأمويون فاشتهروا بفرض العديد من الضرائب ماساهم في رفع تكاليف الإنتاج واشتهر بعض ولاتهم بإرهاق الناس بالضرائب الاوتاوات كما اهتم الأمويون بتطوير الأراضي الزراعية .

أما العباسيون فقد اهتموا بتطوير الأراضي الزراعية حول المدن كما قام هؤلاء بإعادة النظر في نظام المسح نظرا لانخفاض أسعار المنتوجات الزراعية حتى لا يقل إيراد الخراج (أو فرض الخراج وفقا للمساحة) وفق نظام المقاسمة الذي يعتمد الإنتاج أساسا للتقدير إلا أن هدا النظام لم يلقى قبولا واسعا فقد طبقت المقاسمة على معظم أراضي السواد واخذ الخراج نقدا وعينا في مناطق مختلفة .

أما في مجال الفتوحات فقد تمكن المسلمون من فتح إفريقيا وافتكوا السيطرة على البحر الأبيض المتوسط من البيزنطيين وهو ما كان له إثره البالغ

في ازدهار التجارة خاصة أن السفن المملوكة لهم سيطرت على النقل البحري بين موانئه المختلفة .

كما اتسمت هده المرحلة بالانفتاح التجاري مع الشعوب الأخرى مما ساهم في امتلاك ثروات من عائدات التصدير كما أن إنتاج الأرض الوافر جعل الرخاء يسود الأمة الإسلامية باستثناء بعض الفترات فقد بدا المسلمون ابتداء من القرن التاسع بتوسيع تجارتهم مع الصين وقد أدت زيادة حركة التبادل التجاري إلى ظهور الحاجة إلى نشاط المعاملات الإسلامية مما أدى إلى زيادة نشاط الصيرفة المالية الإسلامية والتي تستخدم السفاتج محل الصكوك والحوhالات .

كما زاد الاهتمام بالنقد في هده المرحلة بصفته أداة للتبادل وزيادة الثقة في النشاط الاقتصادي حيث يرى المؤرخون أن الذهب الذي جاء مع الغنائم وكذلك المستخرج من أقاليم الأقطار المفتوحة كان المصدر الرئيسي للقوة الاقتصادية والسياسية للعالم الإسلامي وهدا ما مكن الدينار الإسلامي من الانتشار على نطاق واسع حتى خارج البلاد الإسلامية.

وقد كانت بغداد ملتقى أساسي لمجموع الطرق التجارية الدولية فكانت نقطة انطلاق إلى الشرق عبر إيران وأفغانستان إلى الهند والصين ونقطة انطلاق إلى الغرب من الشام ثم فلسطين والمغرب كما ساهم في اتساع التجارة ازدهار الأندلس بعد فتحها وهو ما ساهم في قيام مدن في المغرب مثل فاس والقيروان والتي ساعدت على الاتصال بدول إفريقيا ولعل من أهم عوامل نمو الناتج للأمة الإسلامية في هده المرحلة هو قوة الدينار الإسلامي بالإضافة تنامي العمران واتساع النطاق الزراع ي وبدا الإنتاج الصناعي لدلك اعتبر الثلث الأخير إلى القرن السادس الهجري عصر الازدهار التجاري .

ففي المجال التجاري كان التطور الرئيسي الذي جاء في العصر العباسي هو نشاط التجارة وظهور طبقة رأسمالية من بين التجار ولم يكن هدا النشاط

قاصرا على بلاد الخلافة المترامية والتي كونت شبه سوق مشتركة بل امتد إلى خارج أراضيها وتمثل في إقامة مراكز تجارية في الهند وأواسط أسيا والصين وشرق إفريقيا ووسع تعامله مع الأراضي البيزنطية وأجزاء من أوروبا كما ظهرت نماذج مختلفة من الشركات وحصل تطور كبير في نظام الائتمان وقام الصيارفة بدور مشهود في تطوير العمل التجاري (السفتجة أو الحوالة والشيكات أو الصكوك كما تم إنشاء المؤسسات المصرفية ذات الفروع المتعددة داخل الامراطوية وخارجها وتطور هدا الموضوع إلى إنشاء مصرف رسمي للدولة مع مطلع القرن الرابع الهجري (التاسع الميلادي) لتيسير أمورها المالية وتدعيمها [1] .

3-المرحلة الثالثة :

بدأت هده المرحلة على وجه التقريب في القرن الرابع الهجري وعرفت هده المرحلة بمرحلة التدهو ر ففيها انقسمت الخلافة الإسلامية بين الخلافة العباسية في بغداد ودولة بني أمية في الأندلس ودولة العبيديين والفاطميين في إفريقيا ونظرا لهدا التفكك فقد ضعفت موارد الدولة الإسلامية نظرا للاستقلال النسبي للأقاليم ولتسلط السلاطين كما لوحظ في هده المرحلة تنوع العملات النقدية في العالم الإسلامي مع اختلاف أوزانها واختلاف عيارها وهو ما قلل الثقة فيها ودفع نحو اللجوء إلى العملات الأجنبية كالايطالية والأوروبية بالإضافة اختلاط مفهوم المالية العامة مع مفهوم المالية الخاصة واقترن كل دلك بسوء توزيع موارد الدولة مما شجع على الاضطرابات والفتن .

[1] عبد الرحيم البوادقجي ، مرجع سبق ذكره ،ص 48 .

4-المرحلة الرابعة

وهي مرحلة الانتعاش الجزئي فقد اتسمت بالنمو في مناطق والتدهور في مناطق أخرى فقد انتعشت في بلاد الشام اعتبارا من منتصف القرن السادس الميلادي بوصول صلاح الدين على مقاليد الحكم في مصر الذي استرجع مدينة القدس سنة 583 هـ(1187م) وبعد وفاة صلاح الدين الأيوبي استمرت دولة الأيوبيين في قوتها أما في القرن السابع فقد احتدم الصراع بين الأيوبيين والسلاجقة والأيوبيين أنفسهم حتى سقطت الدولة الأيوبية وقامت على أنقاضها دولة المماليك في مصر والشام .

كما أن استمرار الحروب الصليبية والهجمات البحرية أدى إلى احتلال بعض الموانئ الإسلامية وانتشار السفن البحرية الصليبية وازدهار تجارة الممالك الايطالية والقطلونية على حساب التجارة الإسلامية فقد حلت سفنهم في الوساطة التجارية محل السفن الإسلامية وعلى هامش الضعف السياسي والحروب الصليبية جاءت الطامة الكبرى من الاجتياح التتري لبغداد عام 656 هـ وقتلهم الخليفة وسقوط رمز الأمة الإسلامية واستمرار سقوط حواضر الإسلام الواحدة تلوى الأخرى .

عرف العالم الإسلامي في القرنين السابع والثامن الهجري اضمحلال اقتصادي وسياسي بسبب الاجتياح المغولي سنة 617 واستمرار الحملات الصليبية وكدا حملة التتار الدين دخلوا بغداد عام 656 هـ وعام 795 هـ ودمشق عام 803هـ ،وما أدى إليه من إضعاف كبير لحركة التنمية الاقتصادية وغلاء فاحش في الأسعار وركود اقتصادي كبير أما في مصر فقد عرفت ازدهار تجاري في ظل حكم المماليك .

ونتيجة لكل ما سبق فتر النشاط التجاري الإسلامي في حوض البحر الأبيض الموسط خاصة بعد تزايد أعمال القرصنة وانعدام الأمن البحري لصالح

نمو الحركة التجارية في المحيط الهندي لتسويق منتجات الشرق الأقصى وبروز الأهمية الاقتصادية لميناء عدن والموانئ العمانية وموانئ البحر الأحمر كميناء جدة .

بعد الغزو المغولي وسقوط بغداد 1258 ميلادي تحول النشاط الاقتصادي في العالم الإسلامي إلى الجنوب إلى كل من مصر والهند(بلاد السند) والأرخبيل الاندونيسي حيث أصبحت الهند ومضيق ملقا مركز عبور وملتقي للتجارة البحرية العابرة للقارات بل أصبحت هده الأخيرة مركز الثقل القوة في الاقتصاد العالم الإسلامي[1] .

5-المرحلة الخامسة :

وهي مرحلة الفتوة المتجددة وتمتد هده المرحلة من قيام الدولة العثمانية إلى غاية وفاة السلطان محمد القانوني الأول نهاية القرن العاشر الهجري حيث واجهت الدولة الإسلامية العثمانية في بداياتها الأولى العديد من التحديات في سبيل تثبيث ركائز الدولة والقضاء على التفكك الذي مس العالم الإسلامي في المراحل السابقة .

ازدهرت التجارة في الدولة العثمانية وعملت الدولة على إحياء طريق التجارة التاريخي طريق الحرير وأمنت بدلك رجوع التجارة إلى الطريق البري المؤدي إلى الشرق من جديد لدلك قامت ببناء الخانات أي الفنادق ومراكز التجارة والأسواق الكبيرة على الطرق التجارية المهمة وانشات هده المراكز في داخل المدن أيضا واستطاعت الدولة العثمانية بتحقيقها الأمن والأمان للتجارة والتجار في أراضيها الواسعة وتيسير سبل التجارة أمامهم السيطرة على التجارة الدولية بدا من القرن الرابع عشر حتى القرن السابع عشر [2].

---

[1] Fabrice mazerole ;opte cite ,p39

[2] www .ar .wikipedia .org(29.10.2120).

كما اعتنى العثمانيون بالعواصم المختلفة لدولتهم فجعلوا من بورصة وادرنة والقسطنطينية مراكز صناعية وتجارية في الشرق الأوسط وأوروبا الشرقية بل في العالم عندما بلغت الدولة العثمانية ذروة مجدها وقوتها واستقطبوا إليها التجار والصناع والحرفيين من مختلف الأراضي الخاضعة لهم ومن ابرز السلاطين الدين عملوا على تنمية الدولة من الناحية الاقتصادية السلطان محمد الفاتح .

نظم العثمانيون مالية دولتهم وخزينتها بشكل أفضل وأكثر فعالية من أي دولة إسلامية سابقة واستمر نظامهم المالي أكثر نظم عصره تطورا وفاق جميع النظم المالية لكل الدول المعاصرة لغاية القرن السابع عشر .

ابتداء من الربع الأخير من القرن السادس عشر واجهت الدولة العثمانية العديد من الصعوبات ما دفع نحو الحاجة إلى تقوية أساطيلها العسكرية وبالتالي ارتفاع النفقات العسكرية بالإضافة إلى التقلبات النقدية وانخفاض قيمة الفضة(غلاء الأسعار) التي كانت أساس التعامل النقدي في دلك الوقت كما إن محاولات إغراق السوق العثماني بالنقود الفضية المغشوشة ساهم في زيادة الاختلالات النقدية وارتفاع الأسعار في ظل ضعف التدبير المالي .

-ثالثا: النظام الاقتصادي الإسلامي :

لقد مثل مجيء الإسلام مرحلة فاصلة في تاريخ شبه الجزيرة العربية (والعالم بأسره)فقد احل مفهوم الأمة محل القبيلة والإيمان محل الشرك والإلحاد والشريعة الإسلامية القائمة على العدالة والمساواة محل الاستغلال والتسلط والانقسام والتمييز فقد أرسى الإسلام القائم على الشورى أسس دولة حديثة بدأت مقدماتها في المدينة تم انتشرت في باقي أنحاء العالم الإسلامي تباعا وهكذا ولدت الدولة الإسلامية والتي أصبحت بسرعة فائقة مركزا عالميا نابضا بالتقدم الاقتصادي والحضاري فقد قامت نهضة اقتصادية مصحوبة بنهضة علمية

وأدبية وفلسفية وفنية فقام نظام اقتصادي إسلامي اعتمد في أسسه على تعاليم الكتاب والسنة واجتهادات الصحابة والخلفاء والتابعين .

1-قواعد وأسس ومبادئ النظام الاقتصادي الإسلامي :

يتميز النظام الاقتصادي الإسلامي عن باقي الأنظمة الاقتصادية الأخرى بأصالته واستقلاليته ويمكن حصر أهم قواعد وأسس هدا النظام الاقتصادي فيما يلي [1]:

- أن قواعد وأسس ومبادئ النظام الاقتصادي الإسلامي مستمدة من الشريعة الإسلامية وما تضمنته من أحكام ومقاصد وضوابط أساسية ودلك على النحو التالي :

القران الكريم الذي تضمن القواعد الأساسية لعمل النظام الاقتصادي الإسلامي من خلال الأحكام القطعية التي وردت فيه كتحريم الربا وتحريم الاكتناز والإيفاء بالعقود وفرض الزكاة وضرورة تداول الأموال بإنفاقها وعدم تعطيل استخدامها وغيرها من الأحكام التي يتم الاستناد إليها في إدارة النشاط الاقتصادي

السنة النبوية الشريفة والتي تعتبر المصدر الأساسي الثاني للنظام الاقتصادي الإسلامي بحيث تضمنت تأكيد تفصيل لما جاء في القران الكريم كما تضمنت أحكاما لم يرد نص قراني بخصوصها وبالذات بالتطبيقات التي تمت في عصر النبوة .

الاجتهاد والقياس والدي يتمثل في اجتهادات الفقهاء والعلماء بخصوص القضايا التي تخص تطورات الواقع ومستجداته وبالذات تلك التي لم يرد فيها

---

[1] فليح حسن خلف ،النظم الاقتصادية :الرأسمالية الاشتراكية الإسلام ،عالم الكتب الحديث ،عمان ،2007 ،ص ص 233 -249 .

نص قراني وسنة نبوية والتي يتم الاستناد فيها إلى القران والسنة والقياس على الحالات المماثلة أو القريبة منها والواردة بخصوصها نصوص في القران أو في السنة أو في التطبيقات .

-إن النظام الاقتصادي الإسلامي يعتبر نظام أصيل وغير مستمد من غيره ومتميز عنه ودلك نتيجة كون القواعد والمبادئ والأسس التي يعمل بها النظام ويؤدي نشاطاته وفقا لها هي تشريعات إلهية وليست وضعية كباقي الأنظمة الاقتصادية .

-إن النظام الاقتصادي الإسلامي هو عبارة عن جزء من كل أي انه جزء من نظام الحياة الشامل المتكامل للإنسان المسلم فردا أو دولة (ولي أمر) والمستمد من تعاليم الشريعة الإسلامية .

-يستند النظام الاقتصادي الإسلامي إلى قواعد ومبادئ الشريعة الإسلامية لمعالجة المشكلة الاقتصادية من خلال الاستناد إلى وفرة الموارد التي خلقها الله عز وجل وسخرها لخدمة الإنسان بما يلبي احتياجاته النافعة وبالتالي فان العجز في حل المشكلة الاقتصادية في ظل هده القواعد يتصل بكفر الإنسان بنعم الله التي أسبغها عليه الظاهرة منها والباطنة وكذلك بعدم السعي لاستكشافها وعدم العمل على استخدامها وعدم الرشد والكفاءة في استخدامها .

- يؤدي النظام الاقتصادي الإسلامي نشاطاته بصيغ يتم فيها الاستناد إلى أحكام وضوابط الشريعة الإسلامية كتحريم الربا كأساس لممارسة النشاط الاقتصادي .... الخ

-مبادئ النظام الاقتصادي الإسلامي مستمدة من الشريعة الإسلامية فهي شريعة ربانية (على النحو الذي تم التعرض له سابقا)وليست وضعية اى أن الله سبحانه وتعالى هو الذي فرضها .

-يقوم النظام الاقتصادي الإسلامي على التزام الأفراد بقواعد ومبادئه لأنها مستمدة من الشريعة الإسلامية فيلتزم بها في قوله وسلوكه ذاتيا وفي حالة عدم التزامه بها يفرض ولى الأمر عليه الالتزام بها طالما انه مسلم .كان يعتقد المسلم بن الملك لله وحده وان الإنسان يعتبر خليفة لله على ملكه في أرضه وهو ما يعني أن خلافة الإنسان في ملك الله مقيدة بأمر الخالق المالك فينبغي على الإنسان أن ينتفع من ملك الله باستخدامه والإنفاق منه وبما يحقق النفع لنفسه وللآخرين وللمجتمع ككل باعتبار أن كل ما خلقه الله للناس سخره لخدمتهم ودلك بهدف اعمار الأرض وهدا يعني عدم تعطيل الموارد التي خلقها الله للإنسان وسخرها لخدمته بل ينبغي استخدامها بما ينفع الفرد والمجتمع في إطار أحكام الشريعة الإسلامية .

-يقوم النظام الاقتصادي الإسلامي على أساس تأكيد الشريعة الإسلامية على ضرورة أداء العمل وبدل الجهد والسعي وطلب الرزق والكسب حتى يتاح للإنسان الانتفاع من الموارد التي خلقها الله ووفرها وسخره لخدمته .

-إن النظام الاقتصادي الإسلامي يستند في عمله إلى الاعتقاد والإيمان بالتفاوت في الرزق شرط أن لا يتحقق معه تفاوت في توزيع الدخول مع الإشارة إلى أن النظام الاقتصادي الإسلامي يؤكد على المساواة بين الأفراد في إنسانيتهم وفي توفير الفرص المتكافئة لعملهم ولعيشهم وفي إطار من العدالة التي تضمن الحد من التفاوت في التوزيع إلا بالقدر الذي يوفر الحوافز على بدل الجهد واداء العمل والقيام بالنشاطات التي تحقق النفع الفرد والمجتمع .

-يقوم النظام الاقتصادي الإسلامي على أساس منظومة القيم والمبادئ الأخلاقية السامية والتي تقوم على أساس الصدق والأمانة والاستقامة والالتزام والإيفاء بالعقود ....الخ .

-يقوم النظام الاقتصادي الإسلامي على أساس الاعتدال كون الدين الإسلامي دين اعتدال ويبرز دلك جليا في مختلف جوانبه كنظام الملكية ...الخ .

- في الحقيقة من الصعب الإحاطة بكل ما يختص بالنظام الاقتصادي الإسلامي وخاصة جوانبه العلمية والتطبيقية وكدا بسبب ارتباطه بكافة جوانب الحياة الأخرى .

2-السمات الأساسية للنظام الاقتصادي الإسلامي :

يتصف النظام الاقتصادي الإسلامي بمجموعة من الصفات ينمكن حصرها فيما يلي[1] :

-إن الملكية في النظام الاقتصادي الإسلامي هي لله وحده والإنسان مستخلف في المال لان الله تعالى مالك الملك وعلى الإنسان أن يلتزم بمهمة خلافة الله في ملكه على أرضه ودلك حسب الضوابط والأحكام التي تضمنتها الشريعة الإسلامية بما يحقق انتفاعه وانتفاع المجتمع بها وقد اقر الإسلام الملكية الخاصة (الملكية الفردية او ملكية الشركات) والملكية العامة (الملكية الجماعية أو المشتركة).

- الهدف من القيام بالنشاط الاقتصادي وما يتم استخدامه من موارد هو تحقيق مصلحة الفرد ومصلحة المجتمع بالشكل الذي يضمن التوازن بين مصلحة الفرد والمجتمع كهدف أساسي للقيام بالنشاطات الاقتصادية .

- الآلية التي يعمل بموجبها النظام الاقتصادي الإسلامي هي الاعتماد على الحرية الاقتصادية المقيدة فالحرية في ممارسة النشاط هي الأصل ولكنها مقيدة بتحقيق مصلحة الفرد والجماعة في إطار الشريعة الإسلامية حيث يقوم النشاط

[1] فليح حسن خلف ، مرجع سبق دكره ، ص ص 417 -430 .

الاقتصادي في الإسلام على أساس المنافسة التي تضمن تحقيق الكفاء ة والعدالة وتجدر الإشارة هنا أن الحرية الاقتصادية مقيدة طبعا بتعاليم الشريع ة الإسلامية عبر آليتين اساسيتن هما الرقابة الدانية وهي رقابة الفرد المسلم على نفسه امتثالا لتعاليم الشرع في ممارسته للنشاط الاقتصادي رقابة الدولة التي تعتبر ضرورية وحاسمة ودلك من خلا قيام ولي الأمر بتقويم الانحرافات وتصحيح الأخطاء من خلال ما يعرف بنظام الحسبة .

– العدالة في توزيع الدخول والثروات ورؤوس الأموال وتوزيع السلع والخدمات المنتجة في إطار أحكام الشريعة الإسلامية وضوابطها ومقاصدها .

– يتضمن النظام الاقتصادي الإسلامي التطابق والانسجام بين تحقيق المصلحة الخاصة والمصلحة الجماعية من خلال العمل على التوازن والتناسب بينهما (لا ضرر ولا ضرار) .

لعل أن وصف العصور الوسطى بأنها ضلامية ياخد ع ليه مجموعة من التحفظات دلك أن العصور الوسطى التي قد شهدت التدني الفكري والانحطاط السلوكي في أوروبا إلا أنها قد شهدت في الشرق حضارات فتية كانت تدعوا إلى العدل والمساواة والطهارة بل أن الحضارة الإسلامية في الشرق كانت بمثابة ثقافة حاضنة لثقافات وديانات سابقة عليها [1]فقد أضافت الحضارة الإسلامية كل قيم الإخلاص في العمل في السر والعلن وقيم طهارة الروح والجسد وقيم أن العبادة لله وحده ولا خضوع لمخلوق أبدا إلا لولي الأمر فقط ولكن احتكاما إلى منهج العدل والشورى ولدلك لم تكن العصور الوسطى في الشرق بنفس الصورة التي يصفها المؤرخون عن الغرب الاوروبي [2].

---

[1] حسن احمد عبيد ، تطور تاريخ أوروبا الاقتصادي من الثورة الصناعية إلى الاتحاد الاوروبي ، دار النهضة العربية ، القاهرة ،2005 ، ص 2 .

[2] حسن احمد عبيد ، مرجع سبق، دكره ص 2 .

المحور الخامس

الوقائع الاقتصادية في العصور الوسطى في أوروبا

المحور الخامس

الوقائع الاقتصادية في العصور الوسطى في أوروبا

تمهيد :

تمتد العصور الوسطى خلال الفترة الممتدة من انهيار الإمبراطورية الرومانية الغربية (476 م) على يد القبائل الجرمانية إلى غاية سنة 1453 تاريخ سقوط الإمبراطورية البيزنطية حيث عرف العالم الغربي في هده المرحلة موجة من الانحطاط الشديد امتدت لحوالي ألف سنة والدي تجسد في الاتجاه نحو الاقتصاد إلاقطاعي [1] .

اولا –الزراعة الإقطاعية في الريف الاوروبي (الضيعة):

كانت أراضي الإقطاعية ملكا للإقطاعي (النبلاء أو الأشراف أو الأسياد أو اللوردات) .

وموزعة بالشكل التالي :

– جزء من الأرض يحتفظ به السيد لنفسه والجزء الثاني يوزع بين المزارعين بالتساوي حيث يقومون بزراعة حصتهم من الأرض لحسابهم الخاص مع التزامهم بدفع ريوع لسيد الإقطاعية وللكنيسة .

– يلتزم المزارعون بالعمل وفق نظام السخرة في دلك الجزء من الأرض المخصص للإقطاعي

كان يحق لرقيق الأرض (المزارعين)توريث أبنائهم حق زراعة الأرض ، وكانوا مجبرين على العمل وطاعة من يرث سيد الإقطاعية في حالة موته فالعلاقة بين

[1] Fabrice mazerole ,opte cite ,p29

بين سيد الاقطاعية والمزارعين هي علاقة تبعية ، ويلتزم سيد الإقطاعية بحماية رقيق الأرض والقضاء بينهم (العدالة) مع ضمان بعض الحاجات الضرورية الأخرى .

ثانيا –الريع في علاقات الإنتاج الإقطاعية:

كان القانون الاقتصادي الأساسي لأسلوب الإنتاج الإقطاعي هو :

الإقطاعيون يجهدون للحصول على اكبر قدر ممكن من المنتوج الفائض في شكل ريع عقاري إقطاعي ودلك عن طريق الاستثمار الإكراهي في الفلاحين .

كان المجتمع يتقسم إلى طبقتين رئيسيتين وهما طبقة الإقطاعيين والفلاحين والى جانب هدا كانت هناك فئات أخرى مثل صغار المنتجين من فلاحين وحرفيين وتجار ومرابون.

تأسس النظام الإقطاعي في أوروبا الغربية على أنقاض الحضارة الرومانية (القصور الرومانية) حيث ازدادت أهمية العقار الزراعي المستغل من طرف المزارعين لصالح السادة الإقطاعيين أو الكنيسة استثناءا على مساحات زراعية اصغر ، حيث يلتزم المزارعين (قن الأرض) بدفع ريوع لسيد الإقطاعية سواء ريع طبيعي (عيني)وهو عبارة عن ضريبة عينية يقدمها المزارع لسيد الإقطاعية وهي عبارة عن نسبة من المحصول الزراعي حيث تختلف نسبة هده الأخيرة ما بين الإقطاعيات وتتراوح في الغالب ما بين (1/6 و 1/12) من المحصول كما يمكن أن ياخد الريع شكل السخرة حيث يعمل المزارع مجانا لصالح سيد الإقطاعية كما يمكن أن يدفع الريع نقدا(قسط من المال) وهو عبارة عن ريع عقاري سنوي وابدي يلتزم المزارع بتقديمه لسيد [1].

[1] Fabrice mazerole , opte cite ,p30

ان اختلفت تفاصيل العصور الوسطى في أوروبا وفي مراحله المختلفة فان الحياة الأوروبية كانت تحت سيطرة منظومة ثلاثية الحلقات وهي الكنيسة والإقطاع والسلطات الإقليمية للأمراء [1] ، وعليه يمكن حصر الملامح العامة للاقتصاديات الأوروبية في العصور الوسطى على النحو التالي :

كانت سيطرت الكنيسة على مقدرات الأمور الدينية والدنيوية بمثابة طابع عام يميز العصور الوسطى في ظل خضوع كافة الأمراء والسادة وحتى الملوك لسلطة الكنيسة حيث يستمد الملك سلطته من البابا أو الكنيسة ،اد كان شائعا ما يسمى بمصطلح الحق الإلهي للملوك وعليه فقد لعبت الكنيسة في ظل تفسيرات ضيقة للدين في تكريس الواقع الإقطاعي القائم على الطبقية والتمييز مشددة على ضرورة الاخد بها كمسلمات أو معطيات إلهية تجبر عبيد الأرض والمزارعين والضعفاء على التسليم بها والاستلام المطلق لفكرة الطبقات مع اعتبارها في غالب الأحوال البحث العلمي في الطبيعة والفلك محاولات للكفر والهرطقة وبالتالي الخروج من مظلة الدين والقدرية .

يعتبر مركز الإقطاع في الريف ويقوم على الزراعة وفق علاقات الريع والسخرة (سيد ونبيل) وعبيد ارض أو أقنان وتربط فيما بين الطرفين التزامات عرفية ويقوم الاقتصاد الإقطاعي على الاقتصاد العيني ولم يكن الاقتصاد النقدي قائما إلا في بعض المعاملات حيث احتكر الأسياد الزراعة ومنتجاتها فهم غالبا ما يكلفون بعض التجار التابعين لهم بتسويق المنتجات داخل الإقليم أو في الأقاليم الخارجية (المقاطعات الأخرى) ،وفي الغالب كان الاقتصاد الإقطاعي قائم على تحقيق الاكتفاء الذاتي وكانت الزراعة هي النشاط الاقتصادي الرئيسي (أهم الأنشطة الاقتصادية وأعلاها منزلة لأنها مصدر الثروة قياسا بالصناعة الحرفية ،اد كان هناك نشاط حرفي ضيق يقوم في حوانيت وورش لأغراض

[1] حسن احمد عبيد ، مرجع سبق دكره ، ص 7

محدودة تتصل بالزراعة أو الأدوات المنزلية أو أدوات المعمار وبعض الصناعات الصغيرة الخاصة باستهلاك الأفراد أو التجارة التي تقتصر على للتجار والسماسرة في تسويق المنتوجات وإجراء الرهونات المالية) ، وكانت هده الصيغة في الحقيقية تكريسا للاحتكار وسوء توزيع الناتج بشكل يجعل معظم الثروة في يد فئة محدودة من النبلاء (الملاك الإقطاعيين)والأمراء والملوك وغالبية أفراد المجتمع في الفقر الشديد مما ساهم في شيوع الانحطاط الفكري والسلوكي وانطفاء قيم الإبداع والطموح .

احتلت الإقطاعية مكانة اقتصادية واجتماعية وسياسية كبيرة في العصور الوسطى فالسيطرة على العقار الزراعي (لأنها مصدرا للثورة)في الريف الاوروبي وامتلاك الجيوش والمال جعل السادة والنبلاء مركزا للسلطة الفعلية في العصور الوسطى تم تأتي فوقها سلطة الملك تحكمها علاقات الرضا بقدر ما يقدمه هؤلاء من تمويل للملك ثم سلطة الكنيسة كسلطة فوقية وهي التي تمنح صكوك الرضا لكل من النبلاء والملوك وهو ما جعل السلطة المركزية القومية للملوك ضعيفة ولا تكون هناك سلطة مركزية للملوك إلا في حالات الحروب مع الممالك الخارجية أو الحملات البحرية على الشواطئ الاسياوية والإفريقية في محاولات ممنهجة للاستيلاء والنهب [1].

ثالثا –النظام الحرفي :

لقد كانت المدينة في معظمها تحت السيطرة السياسية للإقطاع وتقوم المدينة بشكل خاص على النشاط التجاري والصناعة الحرفية ومن الناحية التنظيمية تكاتفت مجموعة من العوامل لتجعل من النظام الطائفي الشكل التنظيمي السائد للنشاط التجاري والحرفي أهمها [2] :

[1] حسن عبيد ، مرجع سبق ذكره ، ص 20.

[2] محمد دويدار ،مرجع سبق ذكره ،ص 94 .

-حاجة أهل المدينة إلى تنظيم جماعي يحميهم من نبلاء الريف .

-ضرورة تهيئة أماكن للأسواق العامة لا يمكن تهيئتها إلا جماعيا .

-ضرورة حماية أفراد الحرفة من منافسة الاقنان الهاربين من الإقطاعيات بعددهم المتزايد والمتجه نحو المدن الناشئة .

ظهر في مجال الصناعات الحرفية تنظيمات نقابية ابتداء من القرن 12 تقوم بالإشراف على النشاط الحرفي في المدينة تسمى بالنقابات ال طائفية وهي ليست نقابة عمالية وإنما هي عبارة عن نقابة إنتاجية وفكان لكل حرفة نقابتها الخاصة بها[1] .

كل عضو في الحرفة يباشر النشاط في محل أو ورشة صغيرة تمثل جزء لا يتجزأ من مسكنه ويتم فيها تحويل المادة الأولية بفضل استخدام أدوت إنتاج بسيطة مملوكة له إلى مادة مصنوعة يدويا ويتم فيها البيع كذلك .

حيث تقوم هده النقابات بما يلي [2]:

-تحديد الأسعار والمحافظة عليها ودلك استناد إلى مفهوم السعر العادل .

-وضع شروط للعضوية في النقابة فقد قامت هده الأخيرة بوضع قوانين صارمة للعضوية في النقابة.

-الإشراف على الإنتاج وضمان جودته بالإضافة إلى السهر على استقرار سوق الصناعة الحرفية خاصة جانب العرض.

---

[1] بن طاهر حسين ، مرجع سبق ذكره، ص 58 .

[2] بن طاهر حسين ، مرجع سبق ذكره ، ص 58 .

وتجدر الإشارة هنا أن هده المرحلة عرفت ضعف وانحسار التجارة بين أوروبا والشرق وهدا راجع لعدم وجود الأمن والاستقرار في الطرق التجارية التقليدية المؤدية إلى الشرق ودلك بعد تعاظم نفوذ الدولة الإسلامية لدلك فان اوروبا في عهد الإقطاع تميزت بالاكتفاء الذاتي واقتصرت تجارتها مع العالم الخارجي على بعض المنتجات فقط

سادسا – الحروب الصليبية :

الحروب الصليبية هي عبارة عن حملات عسكرية أوروبية تحت رعاية الكنيسة كان هدفها استعادة القدس من السيطرة الإسلامية حيث قام الأوروبيين بثمانية حملات رئيسية كانت أولاها سنة 1095 م وأخرها سنة 1270 م، والتي كانت في حقيقتها محاولة أوروبية لاستعمار أراضي جديدة سواء بهدف تصريف الفائض السكاني الاوروبي أو إرضاء لرغبات أسياد الكنيسة الراغبين في المغامرة والثراء كما وفرت الحروب الصليبية أرباح وفرص تجارية كبير للمدن التجارية المتوسطية الشرقية كالبندقية وجنوه وبيزا [1] .

فقد كان واضحا دافع المصلحة لدى تجار المدن الدين يسيطرون على الرأسمال التجاري والمراكز التجارية مع الشرق وبالأخص في المدن الايطالية كجنوة وفينيسيا ،كما أن هده الحملات كانت مدفوعة بأطماع الاقطاعين الدين أرادوا دعم نفوذهم الاقتصادي عن طريق السيطرة على أراضي جديدة وبالتالي استفادة أبناء الطبقة الإقطاعية خاصة في ظل سيادة نظام مواريث يحث على توريث الأرض للابن الأكبر ،مع الإشارة إلى الكنيسة نفسها التي لعبت دور التحريض الديني كانت ترغب في توسيع نفوذها وسلطانها على البلاد الإسلامية وزيادة أملاكها.

[1] Fabrice mazerole,opte cite, p38

لقد لعبت الحروب الصليبية دورا بارزا في تحول مسار التاريخ الاوروبي فقد ساهمت هده الأخيرة في انتعاش الحياة الاقتصادية والاجتماعية من جديد وساهمت في دفع مسيرة التطور الاوروبي ، فمن جهة ساهمت في ضعف نظام الإقطاع ودلك لتفتت ملكيات السادة الدين ماتوا في الحرب أو لقلة المزارعين الدين هاجروا إلى الشرق مع الجيوش الصليبية ، ومن جهة أخرى استفاد الغرب من علوم الشرق وطريقة حياتهم ومظاهر حضارتهم في المجال الفني والعلمي وتطبيقاتها المختلفة في الزراعة والصناعة وحتي القطاع التجاري والمالي (السفتجة والشيك ....الخ) بالإضافة إلى تطور بناء السفن وفنون الإبحار والكيمياء الفيزياء والرياضيات والجبر .....الخ .

المحور السادس

النظام الاقتصادي الرأسمالي

المحور السادس

النظام الاقتصادي الرأسمالي

تمهيد :

بعد زوال النظام الإقطاعي في أوروبا ظهر نظام اقتصادي جديد أطلق عليه النظام الاقتصادي الرأسمالي والدي استمر إلى غاية اليوم.

أولا –عوامل انهيار النظام الإقطاعي وقيام النظام الرأسمالي :

يمكن حصر أهم العوامل التي ساهمت في قيام النظام الاقتصادي الرأسمالي وزوال النظام الإقطاعي فيما يلي [1]:

–قيام الدولة المركزية القومية والقضاء على النفوذ الإقطاعي فقد استطاع الملوك أن يجمعوا السلطات في أيديهم تدريجيا ويقضوا على التفكك ممثلا في الإقطاعيات وبدلك ظهرت الدولة القومية في أوروبا (واسبانيا والبرتغال وبريطانيا وهولندا ...الخ) التي يحكمها ملك يمتلك سلطة مركزية داخل أراضيها .

–هروب رقيق الأرض .

– انتشار استعمال النقود المعدنية في التبادل على نطاق واسع في ظل ازدهار التجارة بمعنى التحول من الاقتصاد العيني إلى الاقتصاد النقدي بد وتلاشي علاقلات التبعية الإقطاعية .

---

[1] انظر كل من :

فليح حسن ،خلف مرجع سبق ذكره ،ص ص 60 – 68 .

عبد الرحيم البوادقجي ، مرجع سبق ذكره ص ص 63 -68 .

-تحالف تجار المدينة مع الملوك من اجل القضاء على الإقطاع ودلك لاتفاق مصالح الطرفين.

-ازدياد عدد السكان _ اوروبا عامة وخاصة سكان المدن زيادة كبيرة ابتداء من منتصف القرن 16 وارتفاع أسعار الحاصلات الزراعية وبداية التحول إلى الزراعة الرأسمالية (التي تهدف إلى البيع في السوق).

- الاكتشافات الجغرافية والحملات الاستعمارية الأوروبية كاكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح المؤدي إلى الشرق سنة 1498 ووصولها إلى العالم الجديد سنة 1492,حيث تمكنت من الحصول على مستعمرات واسعة في مختلف أنحاء العالم وهو ما ساهم في اتساع نطاق الأسواق والمبادلات وتدفق كميات كبيرة من المعادن النفيسة إلى أوروبا

- التطور الفكري والإصلاح الديني الذي أصبح يمجد جميع أنواع العمل و يقر بتفوق الذهاب إلى العمل على الذهاب إلى الكنيسة كما اعتبر الإقراض بفائدة مشاركة في الربح وليس ربا.

-التطور النقدي حيث أصبح الصيارفة يدفعون فوائد مقابل الودائع والمدخرات للمدخرين والمودعين وهو ما ساهم في زيادة الادخار و توفر رؤوس الأموال.

ثانيا : الرأسمالية التجارية(مطلع عصر النهضة - منتصف القرن الثامن):

سيطرت التجارة أو رأس المال التجاري على الزراعة الصناعة وجعل تهما في خدمة التجارة (التجارة الخارجية)مباشرة وقد عرفت هده المرحلة ظهور طريقة الإنتاج الرأسمالية سواء في الزراعة أو الصناعة وقد تميزت هده المرحلة بما يلي :

-تدخل الدولة في الحياة الاقتصاديةعن طريق السياسة التجارية .

-تقوم السياسة التجارية (المركنتيلية)على سن قوانين وتشريعات لتنظيم التجارة والحياة الاقتصادية في الداخل وتنظيم التجارة مع العالم الخارجي.

-يعتبر المعدن النفيس أساس الثروة ومصدر القوة الاقتصادية للدول والأمم.

-بروز وتطور الطبقة البرجوازية وتنامي دورها في المجتمعات الأوروبية كراعية للنظام الرأسمالي بدعم من ملوك أوروبا .

وقد اخدت سياسة التجارية صورا مختلفة نوجزها في ما يلي :

1-السياسة المعدنية في اسبانيا والبرتغال (16 و17):

لقد تدفقت كميات كبيرة من المعادن النفيسة إلى اسبانيا من مستعمراتها في العالم الجديد (البيرو والمكسيك) وبالتالي لم يستدعي الأمر إلا الاحتفاظ بها ومنع خروجها فقد أجبرت المصدرين على إعادة ثمن صادراتهم في شكل معدن نفيس مع إجبار المصدرين الأجانب بإخ د ثمن صادراتهم لاسبانيا سلع [1]. و قد أدى كل هدا إلى تدفق كميات كبيرة من المعادن النفيسة إلى الخزينة الاسبانية وهو ما أدى إلى زيادة كمية النقود المتداولة الشئ الذي أدى إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار حتى بلغ مستويات قياسية وفي ظل إهمال الأسبان للزراعة أدى هدا إلى انهيار الأوضاع الاقتصادية في اسبانيا وحدث شلل في التجارة الخارجية وهو الذي أدى إلى خروج كميات كبيرة من المعادن النفيسة والتي كانت تهرب إلى الخارج لفقدان الثقة في الاقتصاد الاسباني .

2- السياسة الصناعية في فرنسا(بقيادة الوزير كولبير ق17) :

[1] عادا احمد حشيش ، تاريخ الفكر الاقتصادي ، دار النهضة العربية ، القاهرة ،بدون سنة نشر، ص ص 72-73 .

طبقت فرنسا خلال القرن السابع عشر سياسة تهدف إلى الحصول على المعادن النفيسة عن طريق إقامة قاعدة صناعية قوية (انتاج منتوج صناعي وتصديره إلى الخارج) تمكنها من تحقيق فائض في الميزان التجاري ، هدا بالإضافة إلى إقامة أسطول بحري قوي وإقامة الشركات المتخصصة في التجارة الخارجية [1].

ولقد تم تطبيق هده السياسة الصناعية عن طريق تخفيض نفقات الإنتاج ومساعدة المشروعات بتقديم إعفاءات ضريبية مع توفير أدوات العمل واستخدام العمالة الفنية الأجنبية، بالإضافة إلى حماية الصناعة الوطنية عن طريق فرض رسوم جمركية عالية على المنتجات الأجنبية ذات المثيل المحلي وإعفاء الواردات من المواد الأولية للازمة للصناعة المحلية من الرسوم الجمركية ومنح إعانات لشركات التصدير[2].

3-السياسة التجارية في انجلترا (ق 17 -18) :

كان الاهتمام الرئيسي للسياسة التجارية فيها موجها لاكتساب المعادن النفيسة عن طرق التجارة مع العلم الخارجي وبالتالي تحقيق فائض في الميزان التجاري يضمن دخول معادن نفيسة (دهب وفضة) وكدا عن طريق إعطاء عناية فائقة للأسطول البحري الانجليزي لما يقدمه من خدمات النقل البحري حيث تمثل خدمات النقل البحري صادرات غير منظورة (ميزان العمليات الجارية) وتساهم في الحصول على المعادن النفيسة[3] .

---

[1] عادا احمد حشيش ، مرجع سبق ذكره ،ص ص 74 .

[2] عادل احمد حشيش ،ص ص75 .

[3] عادل احمد حشيش ، مرجع سبق ذكره ،ص ص76 -77 .

4-الصناعة في مرحلة الرسمالية التجارية :

-الصناعات المنزلية :

يقدم صاحب العمل وهو من التجار أو أصحاب الحرف مواد أولية إلى عدد من العمال لصناعتها في منازلهم ولحسابه الخاص ودلك طبقا لمواصفات معينة ثم يقوم بتصريف الإنتاج(بيعه في السوق) ويدفع لهم أجرا وقد انتشرت هده الصناعات بين صناع يعملون خارج المدينة تجنبا للقيود التي كانت تفرضها النقابات الطائفية وكان مجال تخصصها في الصناعات الجديدة مثل صناعة الورق والزجاج وبعض الصناعات المعدنية...الخ [1].

-المصانع اليدوية :

ظهر في القرن السابع عشر والقرن الثامن عشر في عدد من فروع الصناعة (الملابس والمنسوجات..الزجاج ..الحديد و بناء السفن.....) ما يسمى بالمصانع اليدوية التي يمتلكها أصحاب الحرف والتجار وتتميز بان عملية الإنتاج تتم في مكان واحد يجتمع فيه عمال متخصصين في إنتاج سلعة معينة ودلك تحت الإشراف المباشر لصاحب العمل أو مندوب عنه[2] .

يظهر كل من الصناعات المنزلية و المصنع اليدوي التمييز بين فئتين اجتماعيتين على أساس اقتصادي وهما أ صحاب العمل الدين يستمدون سلطتهم من تملكهم لرأس المال ووسائل الإنتاج وأصحاب قوة العمل وهم عمال مأجورين حيث يبيعون قوة عملهم مقابل أجور وتقوم العلاقة بينهما على أساس التعاقد.

---

[1] محمد دويدار ،مرجع سبق دكره ،ص ص 135 -136

[2] محمد دويدار مرجع سبق ذكره ص ص 135 -136 .

يمكن القول أن أهم ما كان يميز المصانع اليدوية عن الصناعات المنزلية هي سهولة الإشراف والرقابة وتطبيق أساليب تقسيم العمل في المصنع اليدوي الأمر الذي ساهم في زيادة إنتاجيته.

وبدلك ظهرت وحدة الإنتاج الرأسمالية وأصبحت الصناعة تدار بطريقة رأسمالية في الفترة التي سادت فيها الرأسمالية التجارية (مصانع منزلية ومصانع يدوية).

5-الزراعة:

تجدر الإشارة هنا أن الزراعة الا وروبية في هده المرحلة بدأت تعرف تحولا نوعيا في طريقة الإنتاج إلى الزراعة الرأسمالية التي يتم فيها الإنتاج لغرض البيع في السوق في ظل المنافسة والتي يكون الدافع فيها هو تحقيق ربح عن طريق استخدام العامل الأجير حتى وأن اقتصر التحول نحو الزراعة الرأسمالية على الزراعة الانجليزية في مرحلة أولى لتحقق التحول في باقي الدول الأوروبية في المراحل الزمنية اللاحقة حيث تأخر التحول في فرنسا إلى ما بعد الثورة الفرنسية وفي ألمانيا إلى غاية القرن 19.

ثانيا -مذهب الحرية الاقتصادية (الليبرالية) :

ظهرت في فرنسا اعتبارا من منتصف القرن الثامن عشر آراء وأفكار الفيزيوقراطيين المبنية على خضوع الظواهر الاجتماعية لنظام طبيعي مع إيمانهم بان مصالح الأفراد لا تتعارض مع بعضها البعض كما أنها لا تتعارض مع مصالح الجماعة لدلك كله يجب أن لا تتدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية ويمكن القول أن سياستهم كانت قائمة على الحرية الاقتصادية وفق مبدأ دعه يعمل ودعه يمر[1] .

[1] مدحت القريشي ،مرجع سبق ذكره ،ص ص 100 -105

ويرى هؤلاء أن يقتصر دور الدولة على حماية الأفراد وصيانة حقوق الملكية بالإضافة إلى الدفاع الخارجي وتوفير الأمن والعدالة والقيام بالمشروعات العامة (ادوار الدولة الحارسة) كما كانوا يرون بان المنافسة الحرة كفيلة بتحقيق الثمن العادل.

وجدت أفكار هؤلاء تطبيقاتها في الثورة الفرنسية سنة 1789 كما تم تطبيق مفاهيم الحرية الاقتصادية على مراحل في بريطانيا كإلغاء نظام السخرة وتقرير الحق في إقامة الاسيجة حول المزارع وإلغاء نظام النقابات الطائفية وإلغاء الامتيازات الممنوحة لبعض الطبقات أما في الولايات المتحدة الأمريكية فقد تقررت الحرية الاقتصادية نتيجة لثورة 1776 واستمرت بشكل أو بآخر إلى غاية اليوم .

ويمكن حصر الحريات الاقتصادية في وقف التدخل الحكومي وحرية وحرية التملك والتصرف في الممتلكات التجارة وحرية التعاقد وحرية البقاء أو مغادرة مكان معين أو الانتقال من عمل إلى آخر .

ثالثا :الثورة الصناعية :

1-تعريف الثورة الصناعية :

يقصد بالثورة الصناعية التطورات التكنولوجية الكبيرة والمتسارعة وغير المسبوقة من حيث التواتر الزمني والتراكم المعرفي في فنون الإنتاج الصناعي والتي عرفتها الصناعة في انجلترا ابتداء من منتصف القرن الثامن عشر(1760م)[1]. حيث تم الانتقال من الصناعة اليدوية التي تعتمد على عمل الإنسان (المصنع اليدوي)إلى الصناعة الآلية التي تعتمد على الآلة التي تدفعها

[1]Fabrice Mazerolle , opte cite , P100 .

قوة محركة الشئ الذي ساهم في حدوث زيادة هائلة في كل من الإنتاج والتكوين الرأسمالي وأصبحت الصناعة على إثرها النشاط الرئيسي في الاقتصاد الوطني.

وقد تركزت الثورة الصناعية في قطاعات بعينها وهي صناعة النسيج والطاقة المستمدة من الفحم الحجري والبخار وقطاع النقل البري والمائي والحديد والصلب [1].

2-عوامل قيام الثورة الصناعية:

يمكن أن نجمل الأسباب الأساسية لقيام الثورة الصناعية في اوروبا فيما يلي :

-زيادة عدد السكان وتوفر الأيدي العاملة .

-اتساع الأسواق الداخلية والخارجية والنمو المتزايد في الطلب على المنتوج الصناعي .

-ازدهار البنوك وفرة رؤوس الأموال وتنوع أشكال التمويل والاستفادة من التراكم الرأسمالي .

- الحرية الاقتصادية وعدم التدخل الحكومي .

- تطور علمي وكشافات علمية (اكتشاف آلات إنتاج متطورة) وضعت موضع التطبيق في الصناعة فادت إلى ازدهارها.

3-نتائج الثورة الصناعية :

كان للثورة الصناعية العديد من الآثار والانعكاسات المباشرة والغير المباشرة على النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية تقوم بحصرها فيما يلي :

[1]Fabric Mazerolle , opte cite , P100- 106

-ظهور نظام المصنع الآلي وكبر حجم المشروعات .

-ظهور التكتلات الاحتكارية في الصناعة (الكارتل والتراست) .

-ارتفاع مستويات المعيشة .

-شدة الخلاف بين العمال وأصحاب الأعمال .

-تركز السكان في المدن .

-نمو التجارة الخارجية .

-زيادة نفوذ طبقة رجال الإعمال وتعاظم الدور الذي يلعبه رأس المال .

-زيادة الثروة القومي لبلدان أوروبا وزيادة قوتها العسكرية .

رابعا -الرأسمالية المالية :

في مقال نشر عام **1915** عرف هيلفرديج الرأسمال المالي في انه قيام القطاع المالي بقيادة عدد قليل من البنوك الكبيرة بالسيطرة على القطاعي الصناعي ويعتبر هدا الأخير من الأوائل الدين تكلموا عن الرأسمالية المالية ودورها في النشاط الاقتصادي .

وقد تمت في هده المرحلة عملية اندماج سيطرت الرأسما ل المالي على الرأسمال الصناعي بمعنى جهات التمويل المالية والمصرفية منها (المصارف التجارية) على الاقتصاد الصناعي في النظام الرأسمالي في مرحلته المالية .

لقد عرف التطور الرأسمال ي اعتماد النشاط الاقتصادي على رؤوس الأموال سواء في النشاط التجاري في ظل الرأسمالية التجارية أو في الصناعة بعد قيام الثورة الصناعية إلا أن دوره تعاظم في الحياة الاقتصادية وأدى إلى تكوين رؤوس أموال ضخمة بحيث سيطر الرأسمال المالي على النشاطات

الاقتصادية كافة بحيث أصبحت المؤسسات المالية التي تتركز فيها رؤوس الأموال تسيطر أو تملك معظم المشروعات التي تؤدي من خلالها النشاطات الاقتصادية سواء كانت تجارية أو صناعية أو غيرها .

غير أن سيطرة المؤسسات المالية التي تجتمع فيها رؤوس الأموال الضخمة والقدرات على توليد الأموال التي تتم من خلالها عمليات منح الائتمان وتوفير التمويل والإقراض لم تقتصر على النشاطات التي تتم في داخل الدول التي توجد فيها هده الجهات المالية وإنما اتجهت رؤوس أموالها للعمل نحو خارج دولها في الدول الأخرى والتي يمكنها بدلك استخدام قدر كبير من الأموال سواء التي تمتلكها أو التي تحصل عليها من جهات التمويل والإقراض المالية منها والمصرفية كما تضمنت مرحلة الرأسمالية المالية بروز الاحتكارات التي تحققت من خلال التركيز والاندماج بين المشروعات وخاصة احتكارات القلة العملاقة .

ويمكن حصر سمات الرأسمالية المالية فيما يلي :

-سيطرت رأس المال المالي والمصرفي على رأس المال الصناعي والناجم عن زيادة تركز رؤوس الأموال وضخامتها واندماجه بالمصالح الرأسمالية للصناعة والتجارة في اطر تكوين رأس المال المالي .

-أدى رأس المال المالي دوره في توقير التمويل اللازم لبروز الاحتكار ودعمه من خلال توفير التمويل اللازم لزيادة قدرة المشروعات الاحتكارية من اجل توسعها في نشاطاتها .

-أدى نشوء الاحتكارات وتحقق الأرباح الاحتكارية إلى توسع إمكانيات التراكم الرأسمالي في الإنتاج عموما وفي الإنتاج الصناعي خصوصا إضافة إلى استخدامه في المبادلات عموما وخاصة التجارية إضافة إلى استخدامه في التعاملات المالية وهو الأمر الذي قاد إلى زيادة رؤوس الأموال هده وتراكمها وزيادة سيطرة رأس المال المالي على الاقتصاد ونشاطاته .

-إن انخفاض الإرباح التي تحققها رؤوس الأموال من خلال استخدمها في الداخل إضافة إلى محدودية مجلات هدا الاستخدام وبالذات في الدول المتقدمة أدى إلى البحث عن مجالات مربحة في الخارج ومن خلال الشركات المتعددة الجنسيات وكذلك من خلال التعاملات المالية الدولية واسعة النطاق والتي تتم عن طريق الأسواق المالية والنقدية وبدلك مثل تركز رأس المال وضخامته وسيطرت مؤسساته المالية والمصرفية على عمل الاقتصاد ونشاطاته وبالذات الصناعية والتجارية منها وكذلك بروز دور الشركات المتعددة الجنسيات في دلك أهم وابرز سمات المالية الاحتكارية للنظام الرأسمالي .

المحور السابع

الوقائع الاقتصادية في فترة مابين الحربين العالميتين

المحور السابع

الوقائع الاقتصادية في فترة مابين الحربين العالميتين

تمهيد :

يتناول هدا المحور أهم الوقائع الاقتصادية في فترة ما بين الحربين العالميتين من ظهور وتطور النظام الاقتصادي الاشتراكي وأزمة الكساد الكبير ومعاهدات السلام والمشكلة الألمانية .

أولا –ظهور النظام الاقتصادي الاشتراكي(1917) :

1–تعريف الاشتراكية :

الاشتراكية نظام اقتصادي واجتماعي وسياسي يقوم على الملكية العامة لوسائل الإنتاج وتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية وتحقيق المنفعة العامة عن طريق التخطيط المركزي اد يقوم هدا النظام على المشاركة الشعبية وخاصة الطبق العاملة (البروليتاريا) التي تعتبر عماد النظام الاجتماعي والسياسي في الأنظمة الاشتراكية .

2–الفكر الاشتراكي :

–الفكر الاشتراكي الخيالي (الطوباوي) :

يعد الفكر الاشتراكي قديم قدم التاريخ الإنساني حيث نجده في كتابات قدماء المفكرين اليونانييn في العصور القديمة من أمثال أفلاطون في كتابة الجمهورية وهو يتكلم عم المدينة الفاضلة .

جاء الفكر الاشتراك ي كانعكاس لسلبيات النظام الرأسمالي مباشرة بعد قيامه في أوروبا الغربية والدي أدى إلى ظهور تمايز طبقي على أساس اقتصادي

في المجتمعات الأوروبية ، فكان المجتمع الاوروب ي منقسما ما بين طبق برجوازية رأسمالية مالكة لوسائل الإنتاج تسيطر على الغالبية العظمى من الموارد وطبقة عاملة لا تمتلك إلا قوة عملها وهي مضطرة إلى بيعها للطبقة الرأسمالية مقابل أجور زهيدة مصحوبة بشروط عمل جد قاسية ، وهو ما أدى إلى ظهور الفكر الاشتراكي في هده المرحلة والدي أطلق عليه بالاشتراكية الخيالية أو الاشتراكية الطوبائية .

ومن ابرز من تكلموا عن الاشتراكية في هده المرحلة نجد سان سيمون و شارل فوريبه وروبرت ليون بلانك وأوين وسيسموندي الدي كان أول من أطلق مصطلح البروليتاريا على العمال [1] . حيث انتقد هؤلاء الرأسمالية وحاولوا إيجاد حلول لتناقضاتها وركزوا على الإصلاح الاجتماعي ونادوا بدعم التخطيط الاقتصادي لتحقيق التشغيل الكامل فقد أثاروا مسالة التوزيع العادل وراو أن التدخل الحكومي هو الوحيد الكفيل بضمان العدالة الا ان بعضهم عارض الرأسمالية ولم يعارض الملكية الخاصة[2].

-الاشتراكية العلمية (الايدولوجيا الاشتراكية) :

جاءت مفردات الاشتراكية العلمية في نهاية القرن التاسع عشر على يد كل من كارل ماركس وفريدريك انجلز فقد خلص ماركس إلى مبدأ الحتمية التاريخية الذي يرى بمقتضاه أن تطور النظام الرأسمالي سيؤدي إلى تراكم الثروات في أيدي عدد محدود من الرأسماليين مما يعمق فكرة الصراع الطبقي بين الرأسماليين والعمال وينتهي الأمر إلى سقوط الرأسمالية وانتصار القوة العاملة

[1] مدحت القريشي ، مرجع سبق ذكره ، ص 178 .

[2] مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره ، ص ص 180 -181 .

البروليتاريا ثم يمكن للدولة من خلال السيطرة على مقدرات الإنتاج والقيام بالاقتصاد الاشتراكي المخطط[1] .

2 –مراحل البناء الاشتراكي في روسيا :

–شيوعية الحرب(1917– 1921):

وتعرف بشيوعية الحرب (الحرب الأهلية) وفيها اختفت النقود بعد أن فقدت كل قيمة لها نتيجة التوسع في الإصدار النقدي لتمويل الحرب فكانت الدولة تحصل على احتياجاتها عينا والتي ترتب عليها انهيار اقتصادي شامل ، فعلى الرغم من خروج البلاشفة ظافرين بالنصر في الحرب الأهلية إلا أن روسيا كانت غارقة في الدمار والخراب[2] .

–السياسة الاقتصادية الجديدة (1922 – 1929) :

دفعت نتائج المرحلة الأولى والمتمثلة في الضغوط الداخلية والتمرد المتتالي في الريف لينين خلال المؤتمر العاشر للحزب الشيوعي إلى اتخاذ قرار بتطبيق السياسة الاقتصادية الجديدة والتي تمحورت حول المصالحة مع المجتمع الريفي والتي ركزت على ما يلي [3]:

---

[1] حسن عبيد ، مرجع سبق ذكره ، ص 76 .

[2] – باهر علتم، المالية العامة ومبادئ الاقتصاد المالي، دار النهضة العربية للطبع والنشر، الطبعة الأولى ، القاهرة 1973 .

[2] ايسم كونارار ،ترجمة اشرف عمر، ليون تروتسكي النظرية والممارسة ، موقع الكتروني، Site internet https :revsoc :me28/04/2020[2]

-الانطلاق من جديد في توزيع الأراضي على المزارعين في الريف بعد أن تم الانطلاق في توزيعها سنة 1917 وتوقفت العملية مع السماح للفلاحين ببيع الفائض في الأسواق المحلية .

-محاولة إعادة بناء قطاع خاص حيث تقرر إعادة المصانع التي يقل عدد عمالها عن عشرة عمال إلى ملاكها الأصليين وإعادة العملة النقدية إلى التداول من جديد وإدراج التسلسل الهرمي لنظام الأجور وإلغاء العمل الإجباري والإعادة التدريجية لنظام المواريث وتحفي ز الاستثمار الأجنبي للعودة من جديد إلى الاقتصاد الوطني .

فقد تضمنت السياسة الاقتصادية الجديدة العودة إلى بعض أدوات الاقتصاد الرأسمالي ومنها إلغاء بعض التاميمات لأنها كانت سابقة لأوانها وعادت في هده المرحلة النقود إلى التداول وبدأت السلطات في فرض الضرائب وكان يتم تحصيلها نقدا وعادت الموازنة إلى الظهور من جديد .

كانت النتائج المحققة من تطبيق السياسة الاقتصادية الجديدة هزيلة بالرغم من أنها ساهمت في وفق التدهور الذي عرفه الاقتصاد الروسي في فترة الحرب الأهلية وتفادت بدلك الرجوع إلى الرأسمالية .

-فترة التخطيط الشامل (1929 - 1953) :

بعد تولي ستالين السلطة في أعقاب وفات لينين قرر نهج سياسة اقتصادية قائمة على التخطيط المركزي حيث انطلق المخطط الأول سنة 1928 والدي أعطى أهمية كبيرة للصناعة الثقيلة فقد ركز على صناعة الحديد والصلب والسكك الحديدية بالإضافة الصناعات الثقيلة الأخرى .

أما في الريف الروسي فقد تم تحويل الأراضي إلى الملكية الجماعية من جديد بحيث أصبحت المزارع ملكا للدولة (تعاونيات زراعية ريفية) وقد تمت هده

التحولات في جو من الرعب وأدت حدوث مجاعات في اكرانيا مثلا (1933 – 1934) بالإضافة الترحيل الجماعي والتعسفي للسكان .

ثانيا–معاهدات السلام والمشكلة الألمانية :

1–معاهدة السلام ومعضلة التعويضات :

بعد نهاية الحرب العالمية الأولى وفوز الحلفاء تم توقيع اتفاقية فرساي في 28 جوان 1919 لإحلال السلام في أوروبا بعد ستة أشهر من المفاوضات بين الحلفاء من جهة وألمانيا والنمسا من جهة أخرى وتم تعديل المعاهدة في 10 جانفي 1920 لتتضمن اعتراف ألمانيا بالمسؤولية عن الحرب والتي يترب عليها دفع تعويضات للحلفاء .

والتعويضات هي عبارة عن المبالغ والممتلكات والمعدات الواجبة على الحكومة الألمانية دفعها لصالح الحلفاء حسب ما نصت عليه معاهدة فرساي ودلك لما سببته من خسائر لدول الحلفاء وشعوبها في الفترة ما بين 1914 –1918 إلا أن البرلمان رفض مطالبات الحلفاء على اعتبار عدم قدرة الاقتصاد الألماني على تحملها كما أنها اهانة وطنية في محاولة منه لتقويض معاهدة فرساي فقامت القوات الفرنسية والبلجيكية باحتلال الروهر لإجبار ألمانيا على السداد إلا انه تم وضع خطة جديدة للدفع إلى وصل الحزب النازي للسلطة وتوقف نهائيا عن الدفع .

وقد كان الاقتصادي البريطاني جون مايناردكينز عضو الوفد البريطاني إلى مؤتمر باريس بعيد النظر عندما وصف عندما وصف معاهدة فرساي للسلام بالسلام القرطاجي على اعتبار انه سلام على أنقاض دولة مدمرة على اعتبار أن التعويضات ستدمر ألمانيا اقتصاديا وأنها ذات نتائج عكسية .

-التضخم الجامح في ألمانيا :

من اجل دفع تعويضات الحرب العالمية الأولى للحلفاء لجأت ألمانيا إلى التوسع في الإصدار النقدي وهو ما ساهم في ارتفاع معدلات التضخم لتصل الأسعار إلى مستويات قياسية فالأسعار كانت ترتفع مرات عديدة في اليوم الواحد وهو اثر سلبا على المستوى المعيشي للطبقة المتوسطة الأمر الذي مهد الطريق لانتشار الفكر النازي داخل المجتمع الألماني وهو ما أشار إليه الاقتصادي فريدريك فان هايك وازدادت حدة الأزمة الاقتصادية الألمانية بعد انفجار أزمة 1929 في الولايات المتحدة الأمريكية حينما أفلست البنوك الأمريكية وطالبت البنوك الألمانية بمستحقاتها حيث وضعت بدلك حدا لنظام إقراض ومنح كان يقدم من طرق البنوك الأمريكية ويستخدم من طرف الحكومة الألمانية من اجل مواجهة استحقاقات ديونها الداخلية [1].

إلا أن صعود أدولف هتلر إلى السلطة في جانفي 1933 أعاد الثقة إلى كل من أفراد المجتمع وقطاع الأعمال الألماني والدي وضح حدا لازمة التضخم الذي عاني منه الاقتصاد الألماني لسنوات وفتح الباب على مصراعيه لمرحلة جديدة للاقتصاد الألماني القائم على التوجيه الاقتصادي وبالتالي الانطلاق في موجة إنتاج منقطعة النظير قل ما حققها اقتصاد دولة أخرى بعد أزمة الكساد الكبير فقد وصل الاقتصاد الألماني إلى مستوى التشغيل الكامل خاصة في ظل تحضير الحزب النازي للحرب العالمية الثانية .

2-الايدولوجيا النازية :

وهي نموذج لايدولوجيا صعدت وسقطت في أحضان الرأسمالية في أهم معاقل النظام الرأسمالي الاوروبي وهي الدولة الألمانية حيث سيطرت فترة مابين

[1] Fabrice mazeroll ,opte cite ,p 228

الحربين العالميتين ،والأصل في التسمية يعني الحروف الأولى من جملة الحزب الاشتراكي القومي الذي تزعمه هتلر عقب انتهاء الحرب العالمية الأولى والدي كان بمثابة رد فعل غاضب على هزيمة ألمانيا وفرض قيود عليها وأيضا كرد فعل غاضب على ارتفاع معدلات البطالة نتيجة سيطرت جيوش منتجات الحلفاء على الأسواق الأوروبية والعالمية .

كانت النازية تحمل مفردات الرأسمالية ولكنها وضعتها في إطار مجموعة من المفردات على النحو التالي [1] :

-الإقرار بالرأسمالية (الربح والمنافسة والمخاطرة)ولكن بالشكل الذي يسمح بارتقاء العامل الألماني من حيث المعيشة والأجر مع التأكيد على ربط الأجور الإضافية بحوافز الإنتاج في شكل تصاعدي .

-اعتبار الزراعة الألمانية والفلاح الألماني أساس النجاح والتقدم وهي محور تماسك الدولة ودلك في إطار ثلاثية (الدم التربة الشعب) .

-الأصل في النزعة النازية هو النزعة العرقية الداروينية (التطور والبقاء للأصلح) والأصلح حسبهم هو الشعب الألماني والقوة العاملة في ألمانيا فهي التي تغدي الرأسمالية وهي التي تدفعها إلى الأمام (الجنس الألماني الآري فوق كل الأجناس) وعليه فقد حملت النازية دعوات إبادة الأجناس الأخرى غير الآرية .

-فمن الطبيعي أن النازية كانت حركة لتقوية الرأسمالية الألمانية في إطار تسميتها الاشتراكية التي تعلي من شان العمالة الألمانية والإنسان الألماني على العموم .

---

[1] حسن عبيد ،مرجع سبق ذكره، ص 79 .

ولكن ورغم نجاح الاشتراكية النازية الألمانية في تحقيق تفوق هائل في الإنتاج الزراعي والصناعي والعسكري ورغم الكفاءات العالية والمهارات الفنية التي حفلت بها ألمانيا في هده الفترة (تلك الكفاءات التي أعادت بناء ألمانيا مرة أخرى بعد الحرب العالمية الثانية) ورغم سعي النازية وراء تحجيم الاحتكارات الألمانية ومحاولة الحد منها خدمة للمواطن الألماني فان التطرف العرقي والنظرية العنصرية التي تبنتها النازية أدت إلى سقوط هده الاديولوجية مع نهاية الحرب العالمية الثانية ولم يبقى إلا بعض جوانبها الاقتصادية التي تساهم في تحسين الأداء الرأسمالي واحترام العمالة الألمانية.

ثالثا–أزمة الكساد الكبير 1929 :

1 –تعريف الازمة :

تعرف الأزمة بأنها مرحلة تباطؤ في النشاط الاقتصادي تأتي بعد مرحلة التوسع وتتميز بانخفاض عنيف للناتج ومعدل النمو وارتفاع معدلات البطالة[1] .

2 –علاقة الأزمة بالدورة الاقتصادية :

ترتبط الأزمة بمصطلح الدورة الاقتصادية والتي تعني التقلبات في النشاط الاقتصادي،وتتكون الدورة الاقتصادية من توسع متبوع بأزمة تؤدي إلى انكماش وركود ثم استعادة النمو من جديد والذي يعتبر بمثابة مرحلة توسع لدورة اقتصادية جديدة[2].

---

[1] إبراهيم أبو العلا وآخرون ، الأزمة المالية العالمية : أسباب وحلول من منظور إسلامي ،مركز النشر العلمي، جامعة الملك عبد العزيز ، 1430 هـ الموافق 2009 ،ص 14 .

[2]http : //consept-economeque.blogspot.com /2011/08/le-fluctuations-cyclyques-dan.html(consulté le 26/6/2018).

ويمكن التمييز بين أربعة أنواع من الدورات الاقتصادية تبعا لمدتها الزمنية وأهمها دورة جوغلار (7 و 11 سنة) ، ودورة كوندراتياف (45 و 70 سنة) ، ودورة كيتشن (3 و 5 سنوات) ، ودورة كوزنيتس (15 و 25 سنة)[1].

وبالرغم تكررها بانتظام إلا أنها غير مرغوبة وجزء كبير من دراسات الاقتصاد الكلي تدور حول محاولات الحكومات كبح ها وتحقيق الاستقرار الاقتصادي[2].

"3-<u>الوقائع الاقتصادية السابقة لازمة الكساد الكبير :</u>

توسع في الإنتاج والتجارة العالمية بوجه عام حيث شهدت الفترة(1925-1929) ، ويرجع هدا إلى الانتعاش الاقتصادي النسبي الذي عرفه الاقتصاد الأمريكي في هده الفترة بالإضافة إلى القروض الأمريكية الضخمة المقدمة للدول الأجنبية المختلفة وخاصة ألمانيا والنمسا وانخفاض حدة التوتر السياسي الذي نتج عن الحرب العالمية الأولى ومحاولات مختلف الدول خلق استقرار نقدي داخلي مع محاولة تحرير التجارة الخارجية من القيود المفروضة عليها.

أما فيما يخص الاقتصاد الأمريكي فقد بدأت حركة الرخاء الاقتصادي مبكرة وترجع إلى سنة 1922 واستمرت هده الأخيرة إلى سنة 1929 وكان من أهم العوامل التي ساهمت في هدلك النشاط الكبير في صناعة البناء والتي تسربت إلى قطاعات الصناعة الأخرى بالإضافة إلى تطور تكنولوجيا الإنتاج الصناعي حيث ساهمت هده التجديدات والاختراعات في التوسع الصناعي بإنتاج

---

[1] Fabrice Mazerolle,opte cite , p 121.

[2] سامي خليل ، نظرية الاقتصاد الكلي ، الكتاب الأول ، مطابع الأهرام ، القاهرة 1994 ص 82

سلع قائمة بتكاليف منخفضة وإنتاج سلع جديدة كان أهمها إنتاج السيارات وهو ما شجع التوسع في إنتاج السلع والخدمات المكملة كالتوسع في إنتاج زيوت البترول والمطاط والصلب وبناء الطرق ،ومن السلع التي ظهرت بكثرة السلع الكهربائية المنزلية وغيرها من السلع الكهربائية الحديثة .

هدا وقد عرفت البورصات في الولايات المتحدة موجات كبيرة من المضاربات في الأوراق المالية ودلك كنتيجة لسيادة حالة من التفاؤل في ظل الرخاء والتوسع الاقتصادي الذي كان يعرفه الاقتصاد الأمريكي.

فأسعار الأوراق المالية كانت في ارتفاع مستمر وكان الارتفاع في أسعارها يعكس الارتفاع الحقيقي في معدلات الإرباح التي تحققها الشركات التي أصدرت تلك الأوراق المالية المتداولة في البورصة ، ولكن بعد دلك تمادى المتعاملون في تفاؤلهم وأخذ التعامل في البورصة ياخد صورة مضاربة حامية ، حيث اخدت الزيادة في الطلب على الأوراق المالية تعقبها مباشرة زيادة في أسعارها إلى أن وصلت أسعار الأوراق المالية إلى مستويات خيالية .

4 –اسباب ازمة الكساد الكبير:

الانخفاض المتواصل لأسعار الأوراق المالية اعتبارا من شهر سبتمبر سنة 1929 ليدخل بعدها الاقتصاد الأمريكي في مرحلة من الكساد الاقتصادي والجدير بالذكر هنا أن موقف الاقتصاديين المؤمنين بالتراث الكلاسيكي أي كل الاقتصاديين تقريبا هو التزام الصمت فقد كان الأمر يتطلب الترقب والانتظار فالكساد يجب أن يترك حتى ينتهي من تلقاء نفسه فدلك هو السبيل الوحيد لعلاجه[1].

[1] جون كينيث جالبرت، ترجمت احمد فؤاد بلبع ، تاريخ الفكر الاقتصادي : الماضي صورة الحاضر علم المعرفة ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت، سبتمبر 2000 ، ص 211 .

5-تفسير أزمة 1929 :

هناك ثلاث تفسيرات لازمة 1929 يتم تناولها فيما يلي :

-المدرسة الاشتراكية:

حيث يرى أنصارها أن سبب الأزمة يعود إلى تناقضات الرأسمالية واهما الإفراط في الإنتاج بمعنى الإنتاج الكبير بهدف تعظيم الأرباح .

-المدرسة الكنزية :

حيث يرى أنصارها أن سبب الأزمة هو زيادة العرض الكلي وعدم قدرة قوى الطلب الكلي على مجارات قوى العرض .

-المدرسة النقدية:

يرى أنصار هده المدرسة أن سبب الأزمة هو سبب نقدي حيث أن الحكومة الأمريكية لم تتخذ سياسة نقدية رشيدة لمواجهة الأزمة عند حدوثها في وول ستريت وهو ما ساهم في انتقال الأزمة من الاقتصاد المالي إلى الاقتصاد الحقيقي .

6-تسرب الكساد من الولايات المتحدة إلى أوروبا والعالم :

لقد تسرب الكساد من الولايات المتحدة إلى دول ا وروبا ودول العالم الأخرى ودلك للارتباط الوثيق بين البنوك العالمية فانهيار البنوك الأمريكية أدى إلى انهيار البنوك الأوروبية ودخول الاقتصاد العالمي في الحلقة المفرغة للحماية الجمركية وأزمة الثقة التي أصابت النظام الاقتصادي الرأسمالي العالمي .

7-الآثار الاقتصادية للازمة :

الانكماش الكبير في الأسعار وتراجع مستويات الناتج ومعدلات النمو وما ترتب عليه من إفلاس كل من الزراعة والصناعة وارتفاع معدلات البطالة بالإضافة إلى المشاق التي انزلها الكساد بالفئات الضعيفة[1].

8 –جهود معالجة الأزمة :

عرف الاقتصاد الأمريكي والعالمي تحسن نسبي ابتداء من سنة 1933ويمكن إرجاعه إلى المجهودات الحكومية التي بدلت عن طر يق تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية في فترة رئاسة فرانكلين روزفلت وقد كانت الخطوط العريضة لسياسته في ثلاثة اتجاهات أساسية أما الأول فيتناول مسالة الأسعار المنخفضة وكيفية العودة بها إلى مستويات أعلى والثاني يتعلق بالعاطلين عن العمل وكيفية توفير فرص عمل لهم ويتعلق الثالث بتخفيف المشاق التي تعاني منها الفئات الضعيفة وكان هدا الخط الأخير من خطوط السياسة الاقتصادية هو الذي انبعث منه ما يعرف باقتصاديات الرفاه التي بدأت في دلك الحين في الولايات المتحدة ودلك بعد أوروبا بفترة .

فالولايات المتحدة باختصار انتهجت حكومتها لمعالجة الأزمة ما أطلق على تسميته في تلك الفترة سياسة العهد الجديد بشعار العجز اليوم يخلق الفائض غدا حيث أنفقت الحكومة مبالغ ضخمة في إقامة مشاريع عامة تستوعب العمال المتعطلين نتيجة الكساد وبالتالي ضخ دخول جديدة تساهم في خلق طلب جديد بالإضافة إلى تشجيع الاستثمار عن طريق تخفيض معدلات الفائدة كما قامت بإدخال بعض برامج المساعدات الاجتماعية كما دعمت المزارعين من اجل المحافظة على دخولهم بالإضافة إلى إجراءات أخرى .

[1] جون كينيث جالبرت ، مرجع سبق ذكره ص 212 .

المحور الثامن

الوقائع الاقتصادية المعاصرة

المحور الثامن

الوقائع الاقتصادية المعاصرة

تمهيد :

تشمل هده المرحلة الوقائع الاقتصادية التي تلت الحرب العالمية الثانية من اتفاقية بريتن وودز إلى صعود الاقتصاديات الاسياوية وانهيار الاشتراكية والعولمة الاقتصادية والأزمة المالية العالمية .

أولا –اتفاقية بريتن وودز والنظام الاقتصادي العالمي الجديد :

1–اتفاقية بريتن وودز :

في صيف عام 1944 اجتمع ممثلو 44 دولة في مدينة بريتون وودز في الولايات المتحدة الأمريكية في مؤتمر دولي نقدي لمناقشة قواعد السلوك النقدي التي يتعين الامتثال لها في الفترة المقبلة وخاصة في ظل حالة الفوضى والاضطرابات الاقتصادية كالقيود المفروضة على المدفوعات والتجارة الخارجية بالإضافة إلى حروب التخفيضات في عملات الدول ما عمق من حالة الركود الاقتصادي العالمي التي خلفها الكساد الكبير والفترة السابقة للحرب العالمية الثانية .

لقد جاء الكلام عن النظام الاقتصادي العالمي الجديد كانعكاس للنفور من الرأسمالية القائمة على الحرية الاقتصادية (دعه يعمل واتركه يمر) والاتجاهات السياسية الخارجة على نطاق السيطرة التي تبدوا أنها أدت إلى الكساد الكبير

وحروب العملة والتجارة في الثلاثينات من القرن العشرين والتي أفضت إلى قيام حرب عالمية ثانية [1] .

وقد كان الاعتقاد السائد بين الحاضرين في المؤتمر انه من المهم الاتفاق على نظام نقدي جديد يوفر حرية التجارة ويساهم في تيسير المدفوعات عن طريق مد الدول بالسيولة الكافية ويكفل عدم فرض قيود وضوابط على المعاملات الاقتصادية الدولية ويحول دون تطبيق سياسات إفقار الجار .

سادت خلال المؤتمر وجهتي نظر مختلفتين عبرتا عن رغبة القوى الضاغطة في المؤتمر تبنى أولاهما الاقتصادي جون مايناردكينز لصالح المملكة المتحدة(الذي حاول الحرص على مكانة بريطانيا قبل الحرب وسعى لاستعادتها) والدي قدم مشروعا يقوم حسبه على اقامة اتحاد دولي للمقاصة يحمل نفس وظائف البنك المركزي على المستوى العالمي مع الارتكاز على عملة دولية أطلق عليها اسم البانكور وهي وحدة قياسية نقدية للتسوية الدولية تكون قيمتها مربوطة بالذهب فعلى جميع تحديد سعر صرفها بالبانكور وعليه تكون أسعار الصرف ثابتة على أن تكون حصص الدول داخل اتحاد المقاصة متناسبة مع حصصها من التجارة العالمية قيا الحرب[2]).

أما مشروع هاري وايت لدي عبر عن وجه النظر الأمريكية حيث ركز على التعاون بين السلطا ت النقدية للدول مع تركيزه على ضمان ثبات أسعار الصرف على المستوى الدولي ومحاربة مختلف أشكال القيود على المدفوعات

---

[1] ناومي لامورو واين شابيرو ،اتفاقية بريتن وودز :نظام عالمي جديد ، مجلة التمويل والتنمية ، العدد 65، يونيو 201 .

[2] رمزي زكي ،التاريخ النقدي للتخلف : دراسة في اثر نظام النقد الدولي على التكون التاريخي للتخلف بدول العالم الثالث،سلسلة علم المعرفة ،المجلس الوطني للثقافة والفنون الآداب ، العدد 118 ،الكويت، 1990 ، ص 136 .

الدولية التي تحد من حرية التجارة وانتقال رؤوس الأموال بالإضافة إلى شمول مقترحه إنشاء صندوق دولي يتولى ضمان ثبات العملات واقترح أن تكون عملة التبادل الدولي هي اليونيثاس التي ترتبط قيمتها بوزن معين من الذهب مع إعطاء الحرية للدول الأعضا ء بتحديد قيمة عملتها باليونيتاس أو الذهب وقد بدا واضحا قوة الطرح الأمريكي في وثيقة الإعلان النهائي للمؤتمر التي صدرت في يونيو 1944 والتي أرخت لميلاد صندوق النقد الدولي .

2-النظام الاقتصادي العالمي الجديد :

النظام الاقتصادي العالمي الجديد هو نظام يحتل الدولار الأمريكي فيه موقع الصدارة في النظام النقدي الدولي كعملة أساسية لتسوية المدفوعات على المستوى العالمي ،تفرض الولايات المتحدة من خلاله سيطرتها وهيمنتها على الاقتصاد العالمي بعد الحرب العالمية الثانية [1] ودلك من خلال العمل على ضمان التعاون النقدي الدولي وكدا النمو المتوازن للتجارة الدولية وتجنب فرض القيود المدفوعات الخارجية في إطار نظام متعدد الأطراف للمدفوعات والتخلص من القيود المفروضة على الصرف وضمان ثبات أسعار الصرف بين الدول الأعضاء بحيث تكون القيمة التبادلية لكل عملة وطنية لأي بلد عضو مرتبطة بالذهب كأساس مشترك أو بالدولار الأمريكي بالحالة التي هو عليها سنة **1944** وهو **0,888671** للدولار الواحد وفي سنة **1946** تم تحديد أسعار التعادل للدول الأعضاء (أسعار صرف العملات المختلفة معبرا عنها بالدولار الأمريكي ووزن دهبي) كما التزمت الولايات المتحدة بضمان قابلية تحويل الدولار إلى دهب عند طلب للبنوك المركزية على المستوى العالمي التي تحتفظ بالدولار الورقي على أساس **35**دولار للأوقية وهو ما يعني أن الدولار قد تساوى بالفعل مع الذهب من حيث السيولة والقبول العام كاحتياط ي دولي وكان هدا الالتزام

[1] رمزي زكي، التاريخ النقدي للتخلف ،مرجع سبق دكره ،ص ص 141

راجع إلى ما كانت تمتلكه الولايات المتحدة من احتياطيات ضخمة من الذهب في أقبية البنك الفيدرالي الأمريكي ونظرا للصلة الوثيقة بين الدولار والذهب من ناحية والعملات المختلفة والذهب من ناحية أخرى فمعنى دلك أن ثمة أسعار صرف ثابتة قد قامت بين الدولار غيره من عملات الدول الأعضاء .

3 –مؤسسات بريتن وودز :

–صندوق النقد الدولي :

انشأ الصندوق بموجب اتفاقية بريتن وودز ويهدف إلى وضع إطار للتعاون الاقتصادي الدولي لتجنب تكرار التخفيضات التنافسية لأسعار العملات التي ساهمت في حدوث الكساد الكبير وتتمثل رسالة الصندوق الأساسية في ضمان استقرار النظام النقدي الدولي بمعنى نظام أسعار الصرف والمدفوعات الدولية الذي يمكن البلدان ومواطنيها من إجراء المعاملات فيما بينها [1].

تتلخص وظائف صندوق النقد الدولي في الرقابة من اجل الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي العالمي ومنع وقوع الأزمات الاقتصادية وتقديم المشورة الفنية للدول الأعضاء ويشجع على اعتماد سياسات اقتصادية تهدف إلى تعزيز الاستقرار الاقتصادي وتقديم المساعدة المالية هي تقديم القروض إلى الدول الأعضاء التي تمر بمشكلات فعلية أو محتملة

يحصل الصندوق على موارده من المالية من اكتتاب أعضاءه في رأسماله وعن طريق الاقتراض ودلك سواء عن طريق الالتجاء إلى الأسواق المالية

[1] www .imf .org(11. 10. 2021)

العالمية أو الاتفاقيات العامة للاقتراض أو الاتفاقيات الثنائية للاقتراض بالإضافة إلى عمليات بيع الذهب وحقوق السحب الخاصة[1].

-البنك الدولي للإنشاء والتعمير :

البنك الدولي مؤسسة عالمية تعاونية للتنمية الاقتصادية تملكها البلدان الأعضاء أنشئ البنك الدولي للإنشاء والتعمير سنة 1944 لإعادة بناء أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية[2].

يحصل البنك الدولي للإنشاء والتعمير على معظم موارده المالية من الأسواق المالية العالمية ويتمتع البنك بدرجة تصنيف ائتماني جد عالية AAA مند 1959 وتتيح له هده الدرجة المرتفعة الاقتراض بتكلفة منخفضة .

تنحصر مهام البنك الدولي في تمويل إعادة الاعمار في العالم بعد الحرب العالمية الثانية وتمويل ومرافقة عمليات التنمية في الدول متوسطة الدخل والدول الفقيرة كما يتولى البنك تقديم الدعم التقني للدول التي تتبنى برامج للإصلاح الاقتصادي والتصحيح الهيكلي وتقديم الدعم التقني لمرافقة عمليات التحول الاجتماعي خاصة في الدول النامية متوسطة ومنخفضة الدخل .

ثانيا -بروز الاقتصاديات الاسياوية :

حققت البلدان الصناعية الغربية المزيد من التقدم على باقي دول العالم في القرن العشرين إلا أن بعض البلدان وخاصة الاسياوية منها سلكت اتجاها مغايرا ونجحت في اللحاق بالبلدان الغربية قياسا بباقي البلدان النامية ومن ابرز هده البلدان اليابان وبلدان جنوب شرق أسيا ككوريا الجنوبية وتايوان وهونج كونج

---

[1] برباص الطاهر اثر تدخل المؤسسات النقدية والمالية الدولية في الاقتصاد رسالة ماجستير غير منشورة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة بسكرة 2008 – 2009 ص ص 18

[2] www ,albankaldawli,org(11/10/2021)

سنغافورة وبدرجة اقل ماليزيا ويبدوا أن الصين حققت طفرة في التقدم إلى الأمام على الصعيد العالمي وبوتيرة سريعة للغاية .

-الصين :

ينقسم التاريخ الصيني مند عام **1949** إلى مرحلتين أساسيتين وهما [1]:

-مرحلة التخطيط (1950 _1978) :

في هده المرحلة اعتمدت الصين على الاقتصاد الاشتراكي بما يحمله معنى الكلمة حيث طبقت إستراتيجية تنموية تعود خلفيتها النظرية إلى نظرية الدفعة القوية التي تعتبر إحدى ركائز نظريات التنمية بالنسبة إلى الدول النامية في أعقاب حصولها على الاستقلال السياسي .

وقد بدت آثار النموذج التنموي الاشتراكي المعتمدة على نظرية الدفعة القوية جلية حيث ازداد إنتاج الصين من الحديد والصلب من حوالي واحد مليون طن سنة 1950 إلى حوالي 32 مليون طن سنة 1978 وارتفع متوسط نصيب الفرد من الخل من حوالي 448 دولار أمريكي إلى حوالي عام 1950 إلى حوالي 978 دولار أمريكي سنة1978[2].

-مرحلة الإصلاح والانفتاح الاقتصادي :

في أعقاب وفات الزعيم ماو بدأت الصين في تطبيق إصلاحات اقتصادية ذاتية وعميقة ابتداء من سنة **1978** حيث قررت التخلي عن التخطيط المركزي وإدخال اقتصاد السوق . فقد جمدت الدولة المستهدفات في خطتها وسمحت

---

[1] روبرت سي الن ،ترجمة محمد سعد طنطاوي ، التاريخ الاقتصادي العالمي، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة ، الطبعة الأولى ، القاهرة ،2014 ، ص 150 .

[2] روبرت سي ألن ترجمة محمد سعد طنطاوي ، ص 150 .

للشركات ببيع المنتجات التي تتجاوز متطلبات الخطة في السوق الحرة ومند دلك الحين تفوق الاقتصاد الحر على الخطة وصار مع اتساعه مدفوعا بقوى السوق بصورة متزايدة في سنة **1992** تم الإلغاء النهائي لتخطيط تحقيق التوازن بين الموارد وهو محور عملية التخطيط المركزي [1] .

هناك عوامل أخرى لعبت أدوارا هامة بالإضافة إلى الإصلاحات في مسيرة التنمية في الصين من بينها ارث فترة التخطيط في الصين وما نتج عنها من سكان تلقو تعليما رفيع المستوى في إطار الثورة الثقافية التي ركزت على التعليم في جميع مستوياته بالإضافة إلى قطاع صناعي ضخم ومؤسسات علمية تتمتع بقدرات بحث وتطوير هائلة وعلى العموم يمكن القول أن استمرار الاقتصاد الصيني في تحقيق معدلات النمو العالية على المدى الطويل سيسمح لها بتقليل الفجوة بينها وبين الدول الغربية المتقدمة لتمضي قدما لتصبح أقوى اقتصاد على المستوى العالمي .

-ملامح التجربة التنموية في الصين اليوم :

لقد أصبحت معدلات النمو والتقدم الاقتصادي والتكنولوجي في الصين اليوم من أعلى المعدلات على المستوى العالمي حيث تحقق الصين معدلات نمو سنوي مازالت هي الأعلى على المستوى العالمي مند عقود فقد أصبحت اليوم مصنع العالم ودلك من خلال الأعداد الضخمة من العمالة الرخيصة والمؤهلة والقادرة على التعامل مع التكنولوجية بالإضافة إلى تزاوج رأس المال والمعرفة التكنولوجية والتي أتاحت للاقتصاد الصيني الفرصة للازدهار أكثر من أي بلد أخر .

[1] روبرت سي ألن ترجمة محمد سعد طنطاوي ،مرجع سبق ذكره ،ص 153 .

حيث تشير مؤشرات الحجم إلى ارتفاع الناتج المحلي للاقتصاد الصيني ارتفاعا كبيرا إلى ان أصبح الناتج الصيني يأتي في المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة الأمريكية على المستوى العالمي متجاوزا بدلك كل الدول الصناعية المتقدمة مثل اليابان وألمانيا وبريطانيا وفرنسا .كما أصبح للاقتصاد الصيني قدرة فائقة على الإنتاج المعرفي والتكنولوجي فقد أصبحت تزاحم الولايات المتحدة في تسجيل براءات الاختراع على المستوى العالمي .

بالرغم من التقدم الاقتصادي للصين إلا أنها مازالت تعاني من سوء توزيع الدخل واتساع الهوة بين الفقراء والأغنياء وانخفاض متوسط نصيب الفرد من الدخل الذي مازال بعيدا عن دلك المسجل في الدول المرتفعة الدخل إلا انه بالرغم من دلك تشير الإحصائيات تحسن مستوى المعيشة وتراجع نسبة الفقر في المجتمع الصيني . بالإضافة إلى الاعتماد الشديد للاقتصاد الصيني على المواد الأولية ولاسيما المعادن التي تستخدم في مدخلات عمليات التصنيع السريع وحلجتها الرهيبة إلى مختلف أشكال الطاقة حيث تعد الصين من اكبر مستهلكي الطاقة على المستوى العالمي وخاصة الطاقة الملوثة للبيئة والمحيط .

ثالثا : انهيار المعسكر الاشتراكي والتحول إلى اقتصاد السوق :

يشير مصطلح المعسكر الاشتراكي الشرقي إلى مجموعة البلدان التي كانت تنتهج النهج الاشتراكي كأداة للتنمية الاقتصادية بزعامة الاتحاد السوفيتي والتي كانت في صراع مستمر على البقاء ضد المعسكر الرأسمالي الغربي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية .

تجدر الإشارة إلى أن التجربة الاشتراكية بالرغم من أنها لاقت نجاحا نسبيا في البداية إلا أنها ما لبثت أن واجهت العديد من التحديات التي أصبحت تهدد إلى احد بعيد وجودها على ارض الواقع وهو ما دفع الاتحاد السوفييتي مع

مطلع الثمانيات إلى اتخاذ تدابير لتصحيح الاختلالات التي يعاني منها الاقتصاد الاشتراكي والتي جاءت في إطار ما أطلق عليه البيريسترويكا .

1 –البيريسترويكا ومحاولات الإصلاح الذاتي في الاتحاد السوفياتي :

–تعريف البيريسترويكا:

تعني البيريسترويكا إعادة الهيكلة وهي برامج للاصطلاحا ت الاقتصادية الذاتية أطلقها الاتحاد السوفييتي تهدف إلى إعادة بناء الاقتصاد السوفييتي وقد رافق هده العملية ما أطلق عليه من طرف السوفيت سياسة الغلاسنوست والتي تعني الشفافية وتعبر في اطارها العام عن سياسة تهدف الى التعجيل بالتقدم الاجتماعي والاقتصادي للاتحاد السوفياتي واشاعة التجديد في جميع نواحي الحياة [1] .

–أسباب البيريسترويكا :

لقد تضافرت مجموعة من العوامل في الاتحاد السوفييتي جعلت من البيريسترويكا أمرا ضروريا لا مفر منه ،فقد تراكمت المصاعب وتدهورت الأمور وبرزت علامات الكساد في المجتمع السوفييتي فقد انخفضت معدلات التنمية على المستويين الاقتصادي والاجتماعي فمعدل النمو الاقتصادي مثلا عرف تراجعا مستمرا خلال الخمسة عشرة سنة السابقة بحوالي 15 % كما ،عرفت تكاليف الإنتاج ارتفاع كبير بسبب التبذير والاستعمال السيئ للمواد الأولية والطاقوية ،فبعد أن كان الاتحاد السوفييتي المنتج العالمي الأول للحديد والصلب والمواد الأولية والبترول والمواد الطاقوية بدا يعرف عجزا في التزود بهده المواد بالإضافة إلى ضعف القطاع الزراعي ومصاعب في التزود بالمواد الغذائية والسكن والخدمات والخدمات الصحية ....الخ ،وقد تراجعت جودة المنتوج

[1] Site internet .https://ar .m .wikipidia .org(6 /11/2021)

الصناعي قياسا بنضيره في العالم الغربي بالإضافة إلى تضخم بند الأجور نظرا لسياسة التوظيف الاجتماعية فجزء كبير من الأجور والمنح والعلاوات كانت تقدم بدون مبرر (البطالة المقنعة)فالمجتمع السوفييتي يوفر الوظائف للجميع ويمنح الكل الضمانات الاجتماعية الأساسية ،كما أن الوضع المالي بدا يزداد سوءا خاصة في ظل إنفاق إيرادات الدولة من العملة الصعبة على تسيير مشاكل عارضة بدل إنفاقها في تحديث الاقتصاد أو تدارك التأخر التكنولوجي فرغم التقدم التكنولوجي في مجال الفضاء ظلت المؤسسات الاننتاجية السوفييتية تعاني من سوء فعالية التكنولوجيا عند التطبيق في مجال الاحتياجات الاقتصادية [1].

بالإضافة إلى ما سبق وجه الاقتصاديون العديد من الانتقادات للنظام الاقتصادي الاشتراكي باعتباره نظام اقتصادي واجتماعي وسياسي وطريقة إنتاج تختلف عن الرأسمالية المعروفة اليوم .

2 –التحول إلى اقتصاد السوق :

–الانتقادات الموجهة للنظام الاشتراكي :

من الانتقادات التي وجهت للنظام الاشتراكي نذكر على سبيل المثال لا على سبيل الحصر [2]:

–احتكار الدولة للنشاط الاقتصادي عن طريق التخطيط المركزي .

– إلغاء الملكية الخاصة .

---

[1] ضياء مجيد ،الخصخصة والتصحيحات الهيكلية :آراء واتجاهات ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية، 2003 ص ص 92 -95

[2] فليح حسن خلف ، مرجع سبق ذكره ،ص ص 205 – 210 .

-قصور في مفهوم الدافع من القيام بالنشاط الاقتصادي فقد اثبت الواقع في البلاد الاشتراكية أن حب الأنا والدوافع الشخصية متأصلة في الفرد العامل .

-عدم التوافق المصلحة العامة والمصلحة الخاصة .

- رأسمالية الدولة من خلال سيطرة النخب البيروقراطية (التكنوقراط) على النشاط الاقتصادي الاشتراكي على حساب أفراد المجتمع.

-قصور في مفهوم القيمة .

في 3 ديسمبر 1989 أعلن كل من الرئيس الأمريكي والرئيس السوفيتي في قمة مالطة انتهاء الحرب الباردة وفي 7 فيفري 1990 تنازل الحزب الشيوعي السوفيتي عن سلطاته المطلقة وتمت تصفية الاتحاد السوفيتي في ديسمبر 1991 حينما استقلت الجمهوريات السوفيتية .

وهكذا انطلقت معالم عهد جديد عرف تحول البلدان التي كانت تنتهج النظم الاشتراكي إلى اقتصاد السوق عن طريق إتباع برامج للإصلاح الاقتصادي والتصحيح الهيكلي المفروضة من طرف صندوق النقد الدولي والبنك العالمي .

2 - برامج الإصلاح الاقتصادي والتصحيح الهيكلي المقترحة من طرف مؤسسات بريتن وودز :

لعبت مؤسسات بريتن وودز دورا هاما في عملية مرافقة تحول البلدان الاشتراكية إلى اقتصاد السوق (الاقتصاد الرأسمالي) ودلك عن طريق تصميم

حزمة من برامج الإصلاح الاقتصادي والتصحيح الهيكلي والتي يمكن إيجازها فيما يلي[1] :

– معالجة الاختلالات السعرية ودلك بهدف تحريرها والوصول بها إلى مستوى الأسعار في السوق العالمي وهو ما يساهم في تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد .

– تقليص دور القطاع العام عن طريق وزيادة كفاءته بالإضافة إلى تصفية الحيازات العامة عن طريق غلقها أو خوصصتها وفتح المجال للقطاع الخاص مع تشجيع الاستثمار الخاص الوطني والأجنبي .

–تتضمن برامج الإصلاح الاقتصادي إصلاح السياسة النقدية والتي تتضمن رفع أسعار الفائدة وتقليص حجم السقوف الائتمانية وتخفيض سعر صرف العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية . بالإضافة إلى إصلاح السياسة المالية والتي تتضمن الحد من العجز في الميزانية العامة للدولة وزيادة الإيرادات وإلغاء العجز السلعي وتحرير التجارة الخارجية وإدارة أزمة الدين الخارجي .

رابعا– العولمة الاقتصادية :

1 –مفهوم العولمة الاقتصادية:

العولمة عبارة عن ترجمة لكلمة انجليزية(globalisation) والتي ظهرت في الولايات المتحدة الأمريكية وهي تفيد تعميم الشيء وتوسيع دائرته ليشمل الكل ،ووفقا لهدا المعنى فانه ادا صدرت الدعوة إلى العولمة من بلد فإنها تعني تعميم نمط من الأنماط التي تخص دلك البلد أو ليشمل العالم كله .

[1] بلارو على ، الآثار الاقتصادية لبرامج الإصلاح الاقتصادي في الجزائر، دبلوم الدراسات العليا، معهد البحوث والدراسات العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ،جامعة الدول العربية ،القاهرة، 2003 ص ص 8 –5 .

-العولمة الاقتصادية :

عرفها البعض بأنها اندماج أسواق العالم في حقول إنتاج السلع والخدمات ورأس المال والقوى العاملة ضمن إطار حرية الأسواق بحيث تصبح هده الأسواق سوقا واحدة كالسوق القومية في ظل هيمنه الدول المتقدمة والشركات المتعددة الجنسيات والمنظمات العالمية وإنهاء أي تدخل للدولة في النشاط الاقتصادي وتبني كل ما هو في مصلحة رأس المال الذي يتجه نحو إنتاج المعلومات [1].

2-مظاهر العولمة الاقتصادية :

تبدوا ملامح العولمة من خلال المظاهر التالية :

-تغير في شكل وطبيعة التنمية الاقتصادية فلم تعد التنمية قائمة على التمويل الذاتي وإنما أصبحت تعتمد كذلك على التمويل الأجنبي.

-الإقبال الكبير على التكتل الاقتصادي.

-زيادة تدفقات الاستثمارات الأجنبية بشقيها وتعاظم دور الشركات المتعددة الجنسيات وتنامي إرباحها واتساع أسواقها وتزايد نفوذها في التجارة العالمية.

- العمل على جعل العالم سوق واحدة في إطار منظمة التجارة العالمية.

-إثارة المشكلات الاقتصادية وتدويلها مثل الفقر والتلوث وحماية البيئة .

-تعاظم دور التقنيات الحديثة في أسلوب الإنتاج ونوعية المنتج على المستوى العالمي .

---

[1] نزيه عبد المقصود مبروك ،التكامل الاقتصادي العربي وتحديات العولمة مع رؤية إسلامية، دار الفكر الجامعي الإسكندرية، 2007 ،ص ص، 116 -117 .

-الاندماج المالي العالمي ودلك عن طريق تحرير أسواق المال وحركة الرأسمال على المستوى العالمي وفتح المجال أمام المعاملات المالية العابرة للحدود وتحرير الخدمات المصرفية وتوسيع النظام الربوي وتمكين المؤسسات الربوية من السيطرة على الاقتصاد على المستويين الإقليمي والعالمي .

-أصبحت العولمة نعني مجموعة من الحقائق التي تتمثل في تكامل أسواق النقد والمال الدولية وتدويل الإنتاج بمعنى توزيع إنتاج أجزاء السلعة الواحدة على عدد من دول العالم ومناطقه حسب ما تحدده تكلفة الإنتاج ومعدلات الربح وهو ما أدى إلى ظهور أنماط جديدة من تقسيم العمل الدولي.

3- أدوات العولمة الاقتصادية [1]:

يمكن حصر أدوات العولمة الاقتصادية في المنظمات الاقتصادية الدولية والشركات المتعددة الجنسيات والتكتلات الاقتصادية الإقليمية وحرية تداول الأسهم والسندات والعملات وسائل الإعلام والاتصال الحديث .

4-الآثار الايجابية والسلبية للعولمة الاقتصادية [2]:

-الآثار الايجابية للعولمة الاقتصادية :

---

[1] احمد عبد العزيز وجاسم زكرياء ،العولمة الاقتصادية وتأثيراتها على الدول العربية، مجلة الإدارة والاقتصاد العدد السادس والثمانون ، 2011 ، ص ص 69 -72 (8/11/2021) www :iasj :net .

[2] انظر كل من :

نزيه عبد المقصود مبروك ، التكامل الاقتصادي العربي وتحديات العولمة الاقتصادية مع رؤية إسلامية ، دار الفكر الجامعي ، القاهرة، 2006، ص ص 122 -127 .

حكومة دبي، العولمة الاقتصادية فرص أم تحديات إدارة الدراسات الاقتصادية والمالية ، دبي 2007 ،ص 12 نقلا عن موقع www.iugaza.edu.ps تاريخ الاطلاع 14 _3 - 2021 .

-تحويل العالم كله إلى سوق مفتوحة بدون عقبات أو حواجز على مستوى الإنتاج والتوزيع والتسويق وفتح باب المنافسة على مصراعيه بين الشركات والمؤسسات والمشروعات الاقتصادية على مستوى العالم كله وسيادة اقتصاد السوق على المستوى العالمي .

-ساعدت العولمة في تقريب متوسط نصيب الفرد من الدخل بين الدول فقد زاد هدا النصيب بمعدلات أسرع في الدول التي اخدت بالعولمة كما حدث تقارب في متوسط نصيب الفرد من الدخل بين الدول الصناعية المتقدمة أما الدول النامية التي لم تاخد بالعولمة فقد تخلفت عن الدول الأخرى .

-زيادة حجم الاستثمارات الأجنبية المتدفقة إلى معظم الدول وخاصة دول الجنوب الأمر الذي يتيح لتلك الدول استكمال مشروعاتها التنموية وزيادة قدرتها التصديرية لباقي دول العالم .

-زيادة التنافس في مجال السلع والأسعار وزيادة حجم النشاط التجاري مما يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي على المستوى المحلي والعالمي .

-تتيح للمستهلكين أن يستهلكوا سلعا وخدمات عديدة ومتنوعة بتكلفة اقل وزيادة الفرص الاستثمارية وزيادة درجة المنافسة بين الشركات .

-ولهده الاعتبارات السابقة سارعت الدول النامية إلى المشاركة في العولمة فقد أبدت شعوب البلدان الصاعدة مثل الصين والهند ميولا ايجابية نحو العولمة الاقتصادية وضرورة المشاركة فيها حيث أدركت هده الشعوب أن الانفتاح يساهم في رفع مستويات المعيشة كما اقتنعت أن التجارة الأكثر حرية تحقق مكاسب اقتصادية وتعتبر قناة لاستيراد سياسات جيدة لأنها تقضي على الممارسات الفاسدة وبدلك تحسن مناخ الأعمال .

– تؤدي العولمة إلى زيادة فرص النمو للشركات حيث أصبحت آفاق النمو بلا حدود بمعنى سوق اكبر للصادرات الحصول على مواد خام وأيدي عاملة بتكلفة اقل.

–في عالم خال من القيود على التجارة سيتم استغلال الموارد الاقتصادية بشكل أفضل من قبل الدول المشاركة في التجارة ويعني هدا ناتج اكبر وتوظيف اكبر ونمو اقتصادي اكبر .

–الآثار السلبية للعولمة الاقتصادية :

–التوزيع غير العادل لثمار العولمة ما بين الدول المتقدمة والنامية ففي حين تتحمل الدول النامية الجزء الأكبر من تبعات العولمة لم تحصد نظير دلك إلا القليل ودلك عكس الدول المتقدمة التي يبدوا أنها لا ترغب في المساهمة بجدية في تحمل الأعباء واقتسام الثمار الناتجة عن العولمة بصورة غير عادلة مع الدول النامية .

–جعلت العولمة الاقتصاد العالمي يخضع لمجموعة من الشركات الكبرى التي تطال أعمالها العالم بأسره محققة مكاسب اقتصادية وأرباح طائلة مساهمة بدلك في ظهور سوء توزيع للدخل والموارد على المستوى العالمي ما بين الفقراء الدين يزدادون فقرا والأثرياء الدين يزدادون ثراء بالرغم من أنهم لا يمثلون إلا نسبة ضئيلة جدا من إجمالي سكان العالم وهو ما يساهم زيادة الاختلال في توزيع الدخل على المستوى العالمي والمحلي .

– ازدياد سطوة الشركات المتعددة الجنسيات على حساب الأفراد حيث أصبحت تقوم بتشكيل دوق المستهلكين على المستوى العالمي .

– تعمل العولمة على خلق مجتمع لا يتم فيه استخدام سوى 20 % من قوة العمل المتاحة على المستوى العالمي في حين أن 80 % من قوة العمل

سيكونون في حالة بطالة بالرغم من قدرتهم على العمل ويرجع دلك إلى استخدام التقنيات الحديثة وإعادة الهيكلة التي غالبا ما يدفع ثمنها العمال دوي المهارات المتدنية والتحصيل العلمي الأقل وبالتالي فان نسبة العشرين بالمائة هي التي تنتج وتعمل وتكسب المال وتستهلك وتنتج جميع السلع والمنتوجات التي يحتاج إليها جميع سكان العالم .

– فقدان الدول المطبقة للعولمة الاقتصادية درجة كبيرة من استقلاليتها في اتخاذ القرار في المجال الاقتصادي وخاصة النقدي دلك أن حركات رؤوس الأموال على المستوى العالمي يحكمها العائد المتوقع كسعر الفائدة وعليه فان ارتفاع أسعار الفائدة في الخارج في احد المراكز الرأسمالية قياسا بالداخل يساهم في هروب رؤوس الأموال نحو الخارج وبالتالي استنزاف احتياطيات الدولة من النقد الأجنبي وهو ما يدفع هده الأخيرة إلى رفع أسعار الفائدة لوقف نزيف رؤوس الأموال بالرغم من انه لا ينسجم بالضرورة مع ظروفه الاقتصادية

– تقوم العولمة على الاستخدام القهري للطبيعة ونهب الموارد وهو ما يساهم في الاختلال البيئي وتلوث الطبيعة والمناخ حيث ترفض مثلا الولايات المتحدة ان تعمل للحد منه لانه ضد مصالح شركاتها العالمية

–تساهم العولمة في تدمير الصناعة المحلية حيث تهيئ الساحة لظهور منافسة غير متكافئة بين منتجات محلية ومنتجات شركات الدول الصناعية التي تمارس سياسات الاحتكار حيث تغرق أسواق الدول النامية بالمنتجات بهدف القضاء على المنافسة المحلية وتحول دون تصدير منتجات الدول النامية الى أوطانها الأصلية .

– زيادة الجرائم الاقتصادية نتيجة اتفاق بعض الشركات (اتفاقيات احتكارية) على استغلال على استغلال المستهلكين أو دافعي الضرائب .

_أوضحت الكثير من الأزمات التي تعرضت لها الدول النامية كأزمة دول جنوب شرق آسيا والأزمة المالية العالمية الأخيرة أن الفرص التي تجلبها العولمة تلازمها مخاطر حقيقة .

خامسا: الأزمة المالية العالمية 2008 :

1 –الجانب النظري للأزمة المالية :

أصبحت مبادئ النظام الرأسمالي غير قادرة على منع وقوع الأزمات فقد تعرض النظام الاقتصادي الرأسمالي العالمي مند 1970 إلى حوالي 124 أزمة مالية بدرجات مختلفة من القوة [1].

–مفهوم الأزمة المالية:

تعرف الأزمة المالية بأنها التدهور الحاد في الأسواق المالية للدولة أو مجموعة من الدول والتي من ابرز صفاتها فشل النظام المصرفي المحلي في أداء مهامه الرئيسية والدي ينعكس سلبا في تدهور كبير في قيمة العملة وأسعار الأسهم مما ينجم عنه أثار سلبية في قطاع الإنتاج والعمالة وما ينجم عنها من إعادة توزيع الدخول والثروات فيما بين الأسواق المالية الدولية [2] .

–أنواع الأزمات المالية [3] :

---

[1] يوسف أبو فارة ، قراءة في الأزمة المالية العالمية 2008 ،(09 _11 _2020) www .iefpedia.com

[2] علي فلاح المناصير وصفي عبد الكريم الكساسبة ،مرجع سبق ذكره ،ص 7 .

[3] سمير الشاعر، من آثار الأزمة المالية العالمية على المصارف والمصارف الإسلامية ، الملتقى الدولي الثاني،الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية : النظام المصرفي الإسلامي نموذجا ،5 –6 ماي 2009 ،كلية العلوم الاقتصادية جامعة خميس مليانة ،الجزائر، ص 5 –6 .

-الأزمات المصرفية :

تظهر عندما تحدث زيادة كبيرة في طلب سحب الودائع ولا يمكن الاستجابة لكل طلبات المودعين اد ما تخطت نسبة معينة تحدث أزمة سيولة لدى البنوك وتسمى أزمة مصرفية ،وعندما يحدث العكس أي تتوافر الودائع لدى البنوك وترفض منح القروض خوفا من عدم قدرتها على الوفاء بطلبات السحب تحدث أزمة إقراض وهو ما يسمى بأزمة الائتمان .

-أزمات العملة وأسعار الصرف :

وتحدث عندما تتغير أسعار الصرف بسرعة كبيرة بشكل يؤثر على قدرة العملة على أداء وظيفتها كوسيط للتبادل أو كمخزن للقيمة ولدلك تسمى كذلك هده الأزمة بأزمة ميزان المدفوعات وتحدث عادة تلك الأزمات عندما تتخذ السلطات النقدية قرارا بخفض سعر العملة نتيجة لعمليات المضاربة وبالتالي تحدث أزمة قد تؤدي إلى انهيار تلك العملة .

-أزمات أسواق المال (حالة الفقاعات) :

حيث تتكون الفقاعة عندما يرتفع سعر الأصول بشكل يتجاوز قيمتها العادلة على نحو غير مبرر في هده الحالة يصبح انهيار أسعار الأصل مسالة وقت عندما يكون هنالك اتجاها قويا لبيع دلك الأصل فيبدأ سعره في الهبوط ومن ثم تبدأ حالات الذعر في الظهور فتنهار الأسعار ويمتد هدا الأثر نحو أسعار الأسهم الأخرى سواء في نفس القطاع أو في قطاعات أخرى .

-مفهوم الاقتصاد العيني والاقتصاد المالي :

إن إدراك وفهم طبيعة الأزمة المالية العالمية التي تفجرت عام 2008 يتطلب التمييز والتفريق بين الاقتصاد العيني (الحقيقي) والاقتصاد المالي ، والاقتصاد العيني هو دلك الاقتصاد الذي يتعلق بقطاع الإنتاج الحقيقي ،أما الاقتصاد

المالي فهو دلك الاقتصاد الذي يتعلق بالأصول المالية والأصل المالي هو حق يمتلكه الشخص على الأصول العينية (على الاقتصاد العيني).

-الأشكال الأساسية للأصول المالية :

هناك شكلان أساسيان للأصول المالية هما [1]:

-حقوق الملكية :

إن الأصول المالية قد تكون في شكل حقوق ملكية على بعض الموارد الاقتصادية مثل حق الملكية على مصنع محدد أو حق ملكية على قطعة من الأرض في مكان محدد وغير دلك وقد شهد هدا الشكل تطورا ملحوظا مع ظهور شركات المساهمة فالأسهم تعبر عن حق ملكية على أصول عينية محددة .

-شكل الدائنية :

وهي أصول المالية يمكن أن تجسد دائنية على المدينين وقد تطور شكل الأصول المالية الدائنة مع التطور الكبير في الأوراق التجارية والسندات .

2-أسباب الأزمة :

ترجع الأزمة المالية في الولايات المتحدة إلى الاختلال في نمو الأصول المالية وخاصة أدوات الدين في الولايات المتحدة بما يجاوز حاجات الاقتصاد العيني عن طريق المبالغة في إصدار أصول المديونية وهو ما ظهر في أزمة

[1] يوسف ابو فارة ، قراءة في الازمة المالية العالمية ،جامعة القدس المفتوحة، فلسطين ، 2008 ، ص ص 4-5 نقلا عن موقع www.iefpedia.com تاريخ الاطلاع 13-11-2020

الرهون العقارية بالإضافة إلى نقص الرقابة والإشراف على سلوك المؤسسات المالية في إصدارها للأصول المالية [1] .

3-محطات مهمة في الأزمة المالية في الولايات المتحدة :

يمكن توضيح كيفية تصاعد وتفشي هده الأزمة على النحو التالي :

-في شهر فبراير 2007 لم يتمكن عدد كبير من المدينين من سداد دفعات قروض الرهن العقاري داخل الولايات المتحدة الأمريكية و تزايدت مؤشرات الأزمة المالية بين شهري ابريل وجويلية دون أن تتخذ الجهات ذات العلاقة كل ما يلزم لمنع استفحال هده الأزمة وفي شهر اوث 2007 اتسعت مخاطر الأزمة المالية وشهدت الأسواق المالية تدهورا جوهريا وبدأت المصارف المركزية ببعض التدخلات التي هدفت إلى دعم السيولة في الأسواق واستمرت الأزمة المالية في التصاعد خلال شهري أكتوبر وديسمبر وأدت إلى وقوع انخفاض كبير في أسعار الأسهم لعدد من المؤسسات المصرفية الكبرى .

-قام البنك المركزي الأمريكي في 22 جانفي عام 2008 بتخفيض مهم وجوهري في أسعار الفائدة ، استمرت مؤشرات وبوادر الأزمة المالية بين شهري فيفري واوث 2008(خصوصا في الأسواق الأمريكية والأسواق الأوروبية) وتم تأميم بعض المؤسسات المصرفية مثل قيام الحكومة البريطانية بتأميم بنك نوردورنروك يوم 17 فيفري 2008 ، وقامت وزارة الخزانة الأمريكية في 07 سبتمبر 2008 بوضع مؤسستي فاني ماي فريدي ماك تحت الوصاية طيلة المدة التي تحتاجها كل منها إلى إعادة هيكلة ماليتها وقد شمل قرار الوصاية كفالة الديون حتى مبلغ 200 مليار دولار . تحديدا يوم 15 سبتمبر 2008 تم الإعلان عن إفلاس مؤسسة مالية عريقة في الولايات المتحدة الأمريكية وهي ليمان برادرز وقيمة

[1] صندوق النقد العربي، الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على الاقتصاديات العربية ، 2008 ، ص ص 3_10

أصوله حوالي 639 مليار دولار وقد أدى الإعلان عن إفلاس هدا المصرف إلى حالة شديدة من الذعر المالي وأدى إلى توجه واسع وكبير جدا نحو بيع الأسهم كما ترتب على هدا الأمر آثار كارثية على قطاع المصارف الاستثمارية في الولايات المتحدة الأمريكية . وخلال شهر سبتمبر 2008 أعلن بنك أوف أمريكا عن شراء مصرف مهم جدا في الولايات المتحدة الأمريكية وهو بنك ميريل لنش. وتم يوم 16سبتمبر 2008 في الولايات المتحدة الأمريكية تأميم شركة أي إي جي وهي اكبر شركة للتامي ن في العالم وقد ترتب على دلك مساعدة هده الشركة بمبلغ 85 مليار دولار ،شهد شهر سبتمبر 2008 مجموعة من الإحداث المتلاحقة الناجمة عن تزايد تعمق الأزمة المالية وقد تواصل التراجع والتدهور في الأسواق المالية العالمية وتزايدت مشكلات الحصول على القروض.

4 –الجهود المبذولة لمعالجة الأزمة المالية في الولايات المتحدة :

لمواجهة الأزمة المالية اتخذت العديد من الإجراءات يتم إيجازها فيما يلي :

–فقد بادرت الحكومات إلى التدخل في الحياة الاقتصادية سواء عن طريق ضخ المليارات من الدولارات في النظم المالية.

–قيام المصارف المركزية بتخفيض أسعار الفائدة.

–إقرار مشاريع قوانين التي تركز على حماية أصحاب العقارات وإعادة تمويل قروض الرهن العقاري التي تدعم أصحاب هده العقارات على تجاوز أزمتهم .

–تقضي خطة الانقاد الأمريكية لسنة 2008 بان تشتري الدولة أصولا مالية هالكة مرتبطة بالرهون العقارية بقيمة 700 مليار دولار عن طريق التدخل المباشر في السوق من اجل انقاد المؤسسات المتورطة.

– يتم السماح للخزانة الأمريكية بشراء أصول هالكة على أن تحصل على حصة من رأسمال هده الشركات بالإضافة إلى إعفاءات ضريبية وضمانات لحماية

حقوق المالكين المهددين بمصادرة عقاراتهم ومنع دفع التعويضات الخاصة بمديري المؤسسات التي تخضع لعمليات الانقاد والدين يتم تسريحهم آو يستقيلون كما تم تسقيف مكافئات مسيري ومديري المؤسسات .

5-المالية الإسلامية كبديل للتعامل مع الأزمة وتجنب حدوتها في المستقبل:

كشفت الأزمة المالية العالمية ضعف النظام المالي والمصرفي الربوي في الولايات المتحدة والعالم الغربي وحتى الدول النامية التي تتبع نظام السوق وعليه يمكن تقديم النظام المالي والصيرفة الإسلامية كبديل له ،اد يلزم التمويل الإسلامي أن تكون المعاملات المالية والمصرفية متماشية مع أحكام الكتاب والسنة واجتهادات الفقهاء والعلماء في المجال المالي وعليه يجب أن تكون هده الأخيرة خالية من الربا والغرر والميسر وعلاوة على دلك تسترشد المعاملات المالية الإسلامية بالهدف النهائي والمتمثل في تحقيق مثل العدالة المنصفة.

ومن ناحية أخرى لا يسمح النظام المالي الإسلامي بتكوين الدين عبر الإقراض المباشر أو التسليف ولكنه يتطلب تكوين الدين من خلال بيع أو تأجير الأصول الحقيقية عبر المبيعات المختلفة التي تتماشى والشريعة الإسلامية وأنماط الاستئجار أو الأدوات التمويلية مثل المرابحة والإجارة والسلم .... والهدف من دلك مساعدة الأفراد والشركات لشراء السلع والخدمات الحقيقية التي هنالك حاجة لها في الوقت الراهن مع اعتبار المقدرة على إعادة تسديد القروض في وقت لاحق وفي هدا السياق ومما بجدر ذكره هو أن لنظام التمويل الإسلامي شروط محددة يمكنها المساعدة في منع التوسيع المفرط للديون والتي يمكن تلخيصها كالأتي [1]:

[1] منظمة المؤتمر الإسلامي ، مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية ،الأزمة المالية العالمية لعام 2008 -2009 ،أنقرة ، تركيا ،يونيو 2009، ص ص 8-9 .

-يتعين أن تكون الأصول المباعة أو المستأجرة أصولا حقيقية وليست خيالية أو نظرية كما يتعين أن يكون البائع مالكا للسلع المباعة أو المستأجرة لدلك يتعين أن تكون المعاملة معاملة تجارية حقيقية مع إدراك تام بعملية التسليم والتسلم الفعلية وعليه يمنع بيع الدين وعليه تنعدم إمكانية نقل الخطر المصاحب إلى شخص آخر فيتعين أن يتحمل المدان الدين وما يلحق به من مخاطر .

-وتحت هده الظروف يتضح أن قوة الاقتصاد الإسلامي تستند على أن الأدوات المالية المتماشية مع الشريعة الإسلامية مبنية على الاقتصاد الحقيقي وليس على التنظير والخيال والممارسات الخاطئة ومع عدم المقدرة على الاتجار في الديون سوف لن يتمكن سوق المال من الاتساع متخطيا ما يمكن أن يتحمله الاقتصاد الحقيقي وعليه فان إزالة المشتقات المالية ومعاملاتها الخيالية في جوهرها والتي لا تضيف قيمة تذكر إلى الاقتصاد يجنب تسلسل ردة فعل أي فشل في تسديد الديون الشئ الذي كان بمثابة السبب الرئيسي في انهيار المؤسسات المالية الكبرى خلال الأزمة المالية العالمية وهدا هو السبب الذي دفع بالعديد من الخبراء والمحللين إلى مساندة عملية تطبيق مبادئ التمويل الإسلامي .

-ولمواجهتها لمخاطر الأزمة المالية العالمية بدأت العديد من البنوك في شتى إنحاء العالم بتأسيس وحدات للتمويل الإسلامي بها جاذبة بدلك صناعة صاعدة تقدر بمبلغ يتراوح ما بين 700 إلى 1000 مليار دولار من حيث حجم الأصول وبمعدل نمو سنوي يتراوح مابين (15 -20)% وعليه بدا اليوم يلقي الاستثمار في نظم التمويل الإسلامي قبولا في عدد كبير من البلدان الإسلامية وغير الإسلامية مثل اندونيسيا وماليزيا وتركيا واليابان والصين وانجلترا والولايات المتحدة الأمريكية ويواصل في الاتساع إلى البلدان الأخرى كبديل أو مكمل لنظام التمويل التقليدي والصيرفة فالنظام المالي الإسلامي يقدم بديل للنظام المالي التقليدي الربوي واقل عرضة للازمات المتكررة .

الخاتمة

الخاتمة

تعبر الواقعة الاقتصادية عن النشاط الاقتصادي الذي مارسه الإنسان مند العصور البدائية إلى غاية اليوم ، وتكتسي دراستها أهمية كبيرة على اعتبار أنها جزء لا يتجزأ من علم الاقتصاد كما أن دراسة التاريخ الاقتصادي تسمح لنا بفهم الحاضر واستشراف المستقبل ،وترتبط الواقعة الاقتصادية بالفكرة الاقتصادية لأنها تحللها وتفسرها وتعبر عن مضمونها النظري أو العلمي ، وقد درج المهتمين بالتاريخ الاقتصادي إلى تقسيمه إلى مجموعة من المحطات الرئيسية تتميز كل واحدة عن الأخرى بعلاقات الإنتاج والنظام الاقتصادي الخاص بها.

تميزت العصور البدائية بتدني مستوى الفن الإنتاجي وسيادة النظام الاقتصادي المشاعي القائم على الملكية الجماعية والعمل الجماعي والتقسيم المتساوي لثمار العمل ، في حين عرفت العصور القديمة ظهور الكتابة والنقود والحضارات القديمة وازدهار الرأسمال التجاري والربوي في ظل النظام الاقتصادي العبودي، أما العصور الوسطى فقد عرفت ظهور العالم الإسلامي المترامي الأطراف الذي مثل مركز التطور والتحضر البشري في العصور الوسطى في ظل النظام الاقتصادي الإسلامي الذي يستمد أصوله من الدين الإسلامي الحنيف ، في حين عرف العالم الغربي حالة تراجع وتقهقر كبير وانحصار التجارة في ظل النظام الاقتصادي الإقطاعي .

عرف عصر النهضة ظهور النظام الرأسمالي من رأسمالية تجارية قائمة على تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية إلى رأسمالية صناعية تم رأسمالية مالية قائمتين على الحرية الاقتصادية بعد ظهور المذهب الليبرالي في فرنسا في منتصف القرن الثامن عشر .

عرفت الفترة الممتدة ما بين الحربين العالميتين وقائع اقتصادية هامة كظهور النظام الاقتصادي الاشتراكي في روسيا كنقيض للرأسمالية والقائم على التخطيط

المركزي والملكية العامة وتحقيق المنفعة العامة ، وأزمة 1929 التي أظهرت عجز النظام الاقتصادي الرأسمالي القائم على المذهب الليبرالي والدي اقتضى تدخل الدولة من جديد في الحياة الاقتصادية بالإضافة إلى معاهدات السلام بعد الحرب العالمية الأولى وتعويضات الحرب وصعود التيار القومي النازي في ألمانيا نتيجة لشروط الاستسلام المجحفة .

جاءت نهاية الحرب العالمية الثانية باتفاقية بريتن وودز التي أرست معالم النظام الاقتصادي العالمي الجديد والتي ضمت الريادة للدولار كعملة للتسوية والأداء على المستوى العالمي ،كما عرفت نهاية القرن العشرين انهيار النظام الاشتراكي وتحول دول المنظومة الاشتراكية إلى اقتصاد السوق تحت إشراف مؤسسات بريتن وودز ،وهو ما سارع من وتيرة العولمة الاقتصادية على المستوى العالمي في محاولة لتكريس طريقة الإنتاج الرأسمالية على المستوى العالمي في ظل تحرير حركة التجارة والأموال على المستوى العالمي ، كما أدى ترابط الأسواق على المستوى العالمي في ظل العولمة بالإضافة إلى عوامل أخرى إلى انتقال الأزمة المالية من الولايات المتحدة سنة **2008** إلى مختلف أنحاء العالم وهو ما يدعو لإعادة النظر من جديد في آليات سير الراسمالية العالمية في ظل العولمة الاقتصادية .

قائمة المراجع

-قائمة المراجع :

-باللغة العربية :

- **إبراهيم أبو العلا وآخرون ، الأزمة المالية العالمية : أسباب وحلول من منظور إسلامي**، مركز النشر العلمي ، جامعة الملك عبد العزيز ، المملكة العربية السعودية ، 1430 هـ الموافق 2009 .

-**بن طاهر حسين ، مدخل إلى الوقائع الاقتصادية** ، دار بهاء للنشر والتوزيع ، خنشلة الجزائر ، 2009 .

- **باهر علتم، المالية العامة ومبادئ الاقتصاد المالي** ، دار النهضة العربية للطبع والنشر، الطبعة الأولى ، القاهرة 1973 .

- **جون كينيث جالبرت ،ترجمت احمد فؤاد بلبع ، تاريخ الفكر الاقتصادي** : الماضي صورة الحاضر ، علم المعرفة ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، سبتمبر 2000 .

-حازم الببلاوي، دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي ، دار الشروق للنشر والتوزيع، القاهرة ،1995 .

-حسن احمد عبيد ، تطور تاريخ أوروبا الاقتصادي من الثورة الصناعية إلى الاتحاد الاوروبي ،دار النهضة العربية ، القاهرة، 2005 -2006 .

-خالد أبو القمصان ، تاريخ الأفكار الاقتصادية عبر العصور ، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر، 2000 .

-روبرت سي ألن ، ترجمة محمد سعد طنطاوي ،التاريخ الاقتصادي العالمي ،مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، الطبعة الأولى، القاهرة ، 2014 .

- **رمزي زكي ،التاريخ النقدي للتخلف** : دراسة في اثر نظام النقد الدولي على التكون التاريخي للتخلف بدول العالم الثالث ،سلسلة علم المعرفة ،المجلس الوطني للثقافة والفنون الآداب ، العدد 118 ،الكويت،1990 .

- **سامي خليل** ، **نظرية الاقتصاد الكلي** ، الكتاب الأول ، مطابع الأهرام ، القاهرة 1994 .

-**ضياء مجيد** ،**الخصخصة والتصحيحات الهيكلية** :**آراء واتجاهات** ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية، 2003 .

- **عبد الرحيم بوادقجي** ،**تاريخ الوقائع والأفكار الاقتصادية** ، جامعة دمشق ، سوريا 1993 .

- **فؤاد عبد الله العمر** ،**مقدمة في التاريخ الاقتصادي الإسلامي وتطوره** ،بحث رقم 62 ،البنك الإسلامي للتنمية ،المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، 1424 هـ .

- **فليح حسن خلف** ،**النظم الاقتصادية : الرأسمالية والاشتراكية والإسلام** ،عالم الكتاب الحديث للنشر و التوزيع ،اربد الأردن ، 2007 .

- **مدحت القريشي** ،**تطور الفكر الاقتصادي** ،دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان، الأردن ،2008 .

- **محمد دويدار، مبادئ الاقتصاد السياسي** ،كلية الحقوق جامعة الإسكندرية، 1992 .

- **نزيه عبد المقصود مبروك ، التكامل الاقتصادي العربي وتحديات العولمة مع رؤية إسلامية**، دار الفكر الجامعي ،الإسكندرية، 2007 .

باللغة الأجنبية :

-**Fabrice Mazerolle(2008), histoire des faits et des idées économiques**, Marseille, 2008.

-الرسائل والملتقيات والمقالات والتقارير :

-**احمد عبد العزيز وجاسم زكرياء ، العولمة الاقتصادية وتأثيراتها على الدول العربية،** مجلة الإدارة والاقتصاد العدد السادس والثمانون ، 2011نقلا عن موقع (8/11/2021) .

-**ايسم كونارار ،ترجمة اشرف عمر ، ليون تروتسكي :النظرية والممارسة .**

-**بلارو على ، الآثار الاقتصادية لبرامج الإصلاح الاقتصادي في الجزائر** ، دبلوم الدراسات العليا ، معهد البحوث والدراسات العربية ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ،جامعة الدول العربية ،القاهرة .

-**برباص الطاهر اثر تدخل المؤسسات النقدية والمالية الدولية في الاقتصاد** ، رسالة ماجستير غير منشورة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة بسكرة ،2008 – 2009 .

20-سهام الدين خيري ، العولمة الاقتصادية ومتطلبات التنمية والنهوض في الدول النامية ،مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد التاسع والعشرون، 2012 .

19-سمير الشاعر ، من آثار الأزمة المالية العالمية على المصارف والمصارف الإسلامية ، الملتقى الدولي الثاني، الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية : النظام المصرفي الإسلامي نموذجا ،5 -6 ماي 2009 ،كلية العلوم الاقتصادية جامعة خميس مليانة ،الجزائر .

20-علي فلاح المناصير وصفي عبد الكريم الكساسبة ، الأزمة المالية العالمية :حقيقتها أسبابها وتداعياتها وسبل العلاج ،جامعة الزرقاء الخاصة كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية ، الأردن ،2009 ، ص7 .

21-يوسف ابو فارة قراءة في الازمة المالية العالمية ،جامعة القدس المفتوحة ،فلسطين، 2008 ، ص ص 5-4 .

22-**حكومة دبي ، العولمة الاقتصادية فرص أم تحديات** ، إدارة الدراسات الاقتصادية والمالية ، دبي 2007 ،ص 12

23-**صندوق النقد العربي ،الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على الاقتصاديا ت العربية**،الكويت ، 2008 .

24-**منظمة المؤتمر الإسلامي**، مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية الأزمة المالية العالمية لعام 2008 – 2009 ،أنقرة تركيا يونيو 2009 .

25-

-مواقع الانترنت :

-**Site internet https** .revsoc .me.

-**Site internet https** .revsoc .

-**Site internet https** :www .bbc.com

-**Site internet https** :ar.m.wikipedia.org

-**Site internet https** :www .bbc.com

- **Site internet https** : www .ar .wikipedia .org.

-**Site internet https** www .imf .org.

-**Site internet https** www.iugaza.edu.ps

−**Site internet https** www.iefpedia.com

−**Site internet https** www.api.org.

−**Site internet https** www.oic−oci.org .

−**Site internet https** www .boulemkahel .youlasist.com .

−**Site internet https** www : //consept- economeque. blogspot.com /2011/08/le-fluctuations-cyclyques-dan.html .

−**Site internet https** www .iasj .net.